جامعة المنصورة
كلية الحقوق
الدراسات العليا
قسم الاقتصاد والمالية
العامة

بحث بعنوان

الاستقرار الامنى ودوره فى جذب الاستثمار الاجنبي المباشر فى جمهورية جنوب افريقيا

إعداد الباحثة
عبير خالد كامل مصلح

أولاً: موضوع البحث وأهميته

يعد موضوع الاستثمار من الموضوعات الأشد أهمية وخاصة في الظروف الراهنة بالنسبة للدول المعنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أصبحت هناك حاجة ماسة إلى إعادة النظر في السياسة الاستثمارية ومدى ملائمتها للتطورات المعاصرة التي يمر بها الاقتصاد العالمي حالياً والمتمثلة في العولمة.

وجل الحديث اليوم في العالم عن الاقتصاد العالمي الحر الذي تجري فيه العلاقات الاقتصادية، دون النظر بعين الاعتبار للحدود السياسية للدولة، وتنتقل فيه الاستثمارات والسلع والأموال بحرية كبيرة وعلى نطاق ومنظم وأصبح من المسلم بها أن الشركات المتعددة الجنسيات صارت تمثل أحد الركائز الرئيسية والأساسية لنظام عالمي جديد وقد لعبت دوراً رئيسياً في ربط اقتصاديات دول عديدة بسبب تنوع أنشطتها الاقتصادية وانتشار فروعها واستثماراتها الخارجية، كل هذه المتغيرات العالمية الراهنة، لها تأثير على السياسة الاستثمارية المنتهجه في كل الدول وخاصة الدول الافريقية التي تواجه عدة تحديات تنموية اقتصادية اجتماعية وتريد أن ترسم لنفسها استراتيجية تنموي من شأنها أن تخرجها من مأزق وكابوس التخلف وبالتالي تحاول أن تلحق بركب الدول الصناعية المتقدمة.

ومن جهة أخري فإن مفهوم الاستثمار في العادة يرتكز على كيفية تخفيض المخاطر التي تواجه الشركات الأجنبية في الاقتصاديات النامية وهو يختلف بذلك عن بيئة الأعمال التي ترتكز في العادة على كيفية تخفيض تكاليف الإنتاج، وفي الغالب نجد أن هناك نوع من الارتباط بين مفهوم مناخ الاستثمار والمحددات الاقتصادية اتي تتشكل من تساهم في تحديد طبيعة البيئة الاقتصادية ودرجة استقرارها وتعمل تلك المحددات كعناصر جذب أو طرح للإستثمار الخاص (المحلي والأجنبي)، فمن خلالها يمكن أن نتعرف على مستوى العجز في الموازنة العامة، ومستوى العجز في ميزان المدفوعات ومعدلات التضخم وسعر الصرف الأجنبي ومدى استخدام أدوات التخطي المالي والتجاري والاستثماري.

ولا يقف مفهوم مناخ الاستثمار عند المحددات الاقتصادية بل يتعداها إلى المحددات الأشد أهمية الأجنبية والسياسية والاجتماعية، فالبلدان التي لا تتمتع بدرجة معقولة من الاستقرار الأمني والسياسي ترتع فيها درجة المخاطرة في ملية الاستثمار وتبتعد عنها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مهما كانت الفرص أو الامتيازات التي تقدمها، إذ أن انعدام الأمن هو العدو الأول للاستثمار الأجنبي المباشر في كل العالم.

أهمية الدراسة محل البحث:-

تزداد في السنين الأخيرة الاهتمام بالاستثمار الأجنبي في الدول النامية ولا سيما الدواء التي عانت سنوات طويلة من اضطراب في الأوضاع الأمنية والسياسية وقد عملت الدول لحكومات تقليص العوائق التي كانت تقف في جه الاستثمار لدوره في زيادة مقدرة الاقتصاد على توليد الخل وتنويع مصادر الإنتاج ونقل التكنولوجيا وفتح فرص العم أمام مواطني البلد المضيف للاستثمار.

وتأتي أهمية البحث من طبيعة الظروف التي يمر بها الاقتصاد العالمي ومدى تأثير الحالة الأمنية والسياسية لأي دولة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إذ يعبر استقرار الأوضاع الأمنية المحدد الأول ي تطين قرار الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانياً: إشكالية البحث.

تتبلور المشكلة الأساسية في موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر في مدى قدرة الدول المضيفة للإستثمار من توفير المستلزمات المطلوبة والامتيازات المشجعة على استقطاب المستثمرين ولا سيما وأن دول العالم عامة والدول النامية على وجه الخصوص بانت تسابق في تقديم الامتيازات لتشجيع المستثمرين للقدوم إليها وعلى رأس تلك الامتيازات استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية في البلد المضيف لما للإستثمار بأصوله المادية الملموسة وأصوله غير الملموسة يمكن أن يسهم في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متمثلة في تأثيره على النمو الاقتصادي.

فما هي أسباب نجاح تجربة جمهورية جنوب أفريقيا في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وما هو دور استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية في جذب الاستثمارات الأجنبية إليها.

ثالثاً:- منهج البحث.

سنتبع في دراسة بحثنا لموضوع الاستقرار الأمني ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في جمهورية جنوب أفريقيا المنهج الاستقرائي، وذلك بالاطلاع على أهم الدراسات والأبحاث العلمية الحديثة.

كما سنتبع المنهج التحليلي وذلك بالرجوع لأفضل المصادر الالكترونية والمكتبية واستخدامه في انجاز دراستنا.

رابعاً: الدراسات السابقة

- دراسة الأستاذة/ إسراء أحمد جياد بعنوان "السياسة الاقليمية لجمهورية جنوب فريقيا (ساحل العاج نموذجاً)" – بحث منشور في مجلة دراسات دولية – تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ٢٠٠٧، العراق، العدد ٣٤.

تتناول هذه الدراسة سياسة جمهورية جنوب أفريقيا بعد انتهاء حقبة الفصل للعنصر الذي عانى منه الكثيرون في مما أدى إلى تغيير جذري وإقامة سياسة جديدة قائمة على تلبية احتياجات الشعب وتحقيق مصالحه بالأساس.

- دراسة الدكتور/ محمد عاشور مهدي، بعنوان "الديمقراطية في أفريقيا، تجربة التحول الديمقراطي في جمهورية جنوب أفريقيا" ، بحث مقد إلى معهد البحوث والدراسات الأفريقية – جامعة القاهرة – ٢٠١٣.

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على تجربة التحول الديمقراطي في جمهورية جنوب أفريقيا من خلال عدة محاور كان أهمها محو التجول الديمقراطي والاصلاح الاقتصادي والتنمية حيث وضع العلاقة السيئة بين التنمية الاقتصادية وتحقيق أسباب النمو الاقتصادي وبين الديمقراطية باعتبار أن الأخيرة شرط أساسي لتحقيق التنمية فالحرية السياسية واستقرار الأوضاع الأمنية هي عوامل مساعدة على النمو الاقتصادي.

- دراسة الأستاذ/ دياب على محمد البدري بعنوان "أثر السياسات النقدية على الصادرات الأفريقية: دراسة حالة جنوب أفريقيا" ، بحث مقدم لموقع قراءات أفريقية الإلكتروني، ٢٠١٧.

عمدت هذه الدراسة إلى إبراز دور السياسات النقدية وتأثيرها في كافة فروع النشاط الاقتصادي هذا بالإضافة إلى استعراض تطوير أداء السياسات النقدية والصادرات منذ عام ١٩٨٠ حتى عام ٢٠٠٧ حيث عانت جمهورية جنوب أفريقيا من سياسة التمييز الصفري نتج عنه استقرار في الأوضاع الأمنية والسياسية حيث عانت خلالها جنوب أفريقيا من عزلة اقتصادية امتدت لأوائل التسعينات من القرن الماضي.

خامساً: خطة البحث:-

بهدف الإلمام الجيد بجوانب البحث، ومناقشة وشرح الإشكالية المطروحة، **قمنا بتقسيم موضوع البحث إلى عدة مباحث من خلال الخطة التالية:-**

المبحث الأول: الاستقرار الأمني في جمهورية جنوب أفريقيات.

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في جمهورية جنوب أفريقيا.

ونختتم هذه الدراسة بخاتمة تتضمن جملة بأهم النتائج والتوصيات هذا بالإضافة إلى قائمة المراجع.

المبحث الأول

الاستقرار الأمني في جمهورية جنوب أفريقيا

الاستقرار الأمني هو مدى قدرة النظام السياسي على استثمار الظروف وقدرته على التعامل ونجاح مع الأزمات لاستيعاب الصراعات التي تدور داخل المجتمع مع عدن استعمال العنف فيه، لأن العنف هو أحد اهم ظواهر عدم الاستقرار الأمني والاستقرار الأمني أمر تسعى إليه الأمم والشعوب لأنه يوفر لها الجو والبيئة الضروريين للأمن والتنمية والازدهار[١].

جمهورية جنوب أفريقيا هي دولة أفريقية تقع في أقصى جنوب القارة الافريقية، وهي تعرف بتضاريسها الجميلة والمتنوعة بالإضافة إلى تنوعها الثقافي وكل هذه المميزات جعلت منها مقصداً للكثير من المسافرين منذ انتهى الفصل العنصري عام ١٩٩٤ ويوجد في جنوب أفريقيا ثلاث مدن تعتبر كعواصم لها وهي:- كيب تاون وهي العاصمة التشريعية وبلومفونتين وهي العاصمة القضائية لها، وبريتوريا وهي العاصمة التنفيذية، أما مدينة جوهانسبرغ فهي أكبر مدينة حضرية وتعد مركزاً للقارة، حيث تقع في وسط اقليم نموتنع ذي الكثافة السكانية العالية، كما تحوي ميناء ديربان الواقع على المحيط الهندي وهو مركز صناعي رئيسي[٢].

شهدت جمهورية جنوب أفريقيا منذ أواخر الثمانينات من القرن الماضي العديد من التحولات الأحداث السياسية حيث اتجهت إلى الأخذ بشكل من أشكال الديمقراطية المتمثلة في عدة أسس أولها التعددية السياسية معبراً عنها بتعدد الأحزاب السياسية وتداول السلطة فيما بينها علمياً وثانيهما أن القرار السياسي هو ثمرة تفاعل بين كل القوى السياسية وثالثها احترام مبدأ الأغلبية كأسلوب لاتخاذ القرار والفصل بين وجهات النظر المختلفة ورابعها: المساواة السياسية من خلال اعطاء صوت واحد لكل مواطن وخامس عنصر هو تحقيق مفهوم الدولة القانونية من خلال الدستور وخضوع الحكام للقانون وتنظيم الرقابة التشريعية والقضائية على الهيئات الحاكمة[٣].

ومن خلال ما سبق من الممكن أن تستنتج أن جمهورية جنوب أفريقيا قد عاشت أوضاعاً أمنية متغايرة قبل أوائل تسعينات القرن الماضي وبعدها.

([١]) شاهر اسماعيل الشاهر، "الدولة في التحليل السياسي المقارن"، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق ٢٠١٠، ص٢.

)[2] (Randolph Vigne, Alan S. Manin, Martin Hall, "South Africa", www.britannica.com,Retrieved 20-2-2019 Edited.

)[3] (Samuel Decalo "Back To Square One: There – Domocratization Of Africa, "Africa Insight Johansburg: The African Institute of South Africa, Vol. 21, No. 3, 1991) , P 153 – P 154.

وانطلاقاً من هذا التقديم سيتم عرض هذا المبحث من خلال ثلاث مطالب رئيسية.

المطلب الأول: الاطار المفاهيمي للأمن.

المطلب الثاني: الأوضاع الأمنية في مرحلة ما قبل التحول الديمقراطي.

المطلب الثالث: الأوضاع الأمنية في مرحلة ما بعد التحول الديمقراطي.

المطلب الأول

الاطار المفاهيمي للأمن

يرى ابن خلدون أن الإنسان اجتماعي بطبعه، وبالتالي فهو بحاجة إلى الاجتماع والتعاون مع أقرانه حتى يتحقق له الاستقرار والاستمرار في الحياة، ويقترن مفهوم الحياة بمدى تحقيق واشباع حاجتين أساسيتين لا يستطيع الإنسان العادي بمفرده تحقيقهما، وهما الحاجة إلى الغذاء وحاجته إلى الأمن، ولكي تتحقق هاتين الحاجتين لابد من وجود سلطة منظمة أو آلية فعالة تتولى مهمة السهر على توفيرهما لكل أفراد المجتمع بلا استثناء.

ومن جهة أخرى فقد ارتبط مفهوم "الأمن" في دراسات السياسة الدولية، تقليدياً، بمفهوم "الدولة" التي تمثل الوحدة الرئيسية في سياق النظام الدولي، ويعد الأمن حد أسباب نشأة الدولة، فقد ميز (توماس هوبز)[١] بين حالة "المجتمع" وحالة "الطبيعة"، معتبراً أن الأفراد في النظام الداخلي يعيشون، "حالة المجتمع"، بينما تعيش "الدولة" "حالة الطبيعة" في العلاقات الدولية[٢]، ومع مرور الزمن تشكلت كيانات سياسية مختلفة عرفت بنظرية "العقد الاجتماعي" بموجبه يتنازل المحكومين عن بعض أو كل سلطاتهم أو حرياتهم للحاكم مقابل ضمان هذا الأخير لأمنهم وحرياتهم وحقوقهم.

مفهوم الأمن

يعتبر مصطلح الأمن من المصطلحات الحديثة نسبياً، لذلك فهو مصطلح غير متفق عليه بصورة عامة فمازال يحتاج لإضافات ويخضع لتجديدات ويتسع بتغيير الأحوال الدولية كما أنه يفتقر إلى ضبط معرفي محدد وفي هذا السياق يرى باري بوزان "Barry Buzan" أن الأمن مفهوم "معتمد" ينبغي لتعريفه الاحاطة بثلاث أمور على الأقل بدءاً بالسياق السياسي

---

(١) توماس هوبز Thomas Hobbes، هو عالم رياضيات وفيلسوف انجليزي حيث يعد أحد أكبر فلاسفة القرن السابع عشر بانجلترا وأكثرهم شهرة خصوصاً في المجال القانوني حيث كان بالإضافة إلى اشتغاله بالفلسفة والأخلاف والتاريخ، فقيهاً قانونياً ساهم بشكل كبير في بلورة كثير من الاطروحات التي تميز بها هذا القرن على المستوى السياسي والحقوقي ولد في عام ١٥٨٨ ميلادية وتوفي عام ١٦٧٩ ميلادية (المصدر ويكيبيديا).

(٢) إبراهيم عبد القادر محمد، التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على المن الوطني الأردني في الفترة (١٩٩٩ – ٢٠١٣) دراسة حالة، رسالة دكتوراه، جامعة الشرق الأوسط، العام الدراسي ٢٠١٢-٢٠١٣، ص٨.

للمفهوم ومروراً بالأبعاد المختلفة له وانتهاءً بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية[١].

وفي ذلك يرى المفكر فافردي فوجلاس (Vavardy Fouglas) "أن الأمن هو شيء مختلف عن اليقين والضمان والثقة، لكن يبدو لي أنه يقترب أكثر من الثقة"[٢].

وقد يعود السبب في غموض دلالة الأمن إلى الأسباب التالية:-

١- السمات التي يتصف بها مفهوم "الأمن" سمة التغيير، فهو حقيقة متحيزة تبعاً لظروف الزمان والمكان، فمفهوم "الأمن" ليس مفهوماً جامداً بل هو مفهوم ديناميكي يتطور بتطور الظروف ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأوضاع والمعطيات والعوامل المحلية والاقليمية والدولية.

٢- مفهوم الأمن يحوي بعض العناصر المعيارية التي لا يمكن الاتفاق على تعريفها سواء من الناحية النظرية أو بالاعتماد على البيانات والدراسات[٣].

٣- إن مفهوم الأمن لم يلق اهتماماً أكاديمياً جدياً كالذي حظيت به مفاهيم كالعدل Justice والسلام Peace والمساواة Equality والحرية Freedom، رغم أن هذه المفاهيم لا تقل تعقيداً عن مفهوم الأمن وحتى بعض المحاولات الاكاديمية التي تحاول مقاربة المفهوم أكاديمياً تواجه مشكلة تداخل المفهوم مع غيره من المفاهيم كالقوة والمصلحة والصراع[٤].

١-التعريف اللغوي للأمن:-

في اللغة العربية تعددت تعاريف الأمن، وتعرف أغلب القواميس الأمن على أنه التحرر من الخوف والقلق، وقد جاءت كلمة الأمن من أمن، يأمن، أمنا، وأماناً، بمعني وثق به واطمأن عليه ولم يخف فهو آمن[٥].

وتتعدد معاني الأمن في المعاجم العربية فهي تحمل معنى سكون القلب وراحة النفس والشعور بالرضا والاستقرار وعدم الخوف، كما تعني هذه الكلمة أيضاً الأمانة والصدق[٦].

---

(١) سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته تهديداته "دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ١٩، صيف ٢٠٠٨، ص٩.

(٢) Thierry Balzaq, a Larevue international et strategique "Qu' est ce que la secrete natinale" N52, Hiver 2003 – 2004, 36p.

(٣) حسن براري، "أمن اسرائيل صراعات الايديولوجيا والسياسة"، كراسات استراتيجية، العدد ١٤٣، سبتمبر ٢٠٠٤، ص٥.

(٤) Barry Buzan; "People state and Fear the national Security Problem in international relations, Great Britain; Wheat she of Books; 1983, p6.

(٥) يوسف شكري فرحات، "معجم الطلاب"، لبنان بيروت، دار الكتاب العلمية، ٢٠٠١، ص٢٢.

(٦) محمد أمين البشري، "الأمن العربي: المقومات والمعوقات، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠٠٠، ص١٨.

كما يعرف الأمن في قاموس المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية بقوله: "أن تكون آمناً يعني أن تكون سليماً من الأذى"[١]، وتأتي كلمة الأمن في اللغة من معنى الطمأنينة وزوال الخوف، وكما يرى الأصفهاني أن أصل "الأمن" إنما يعود إلى ارتباطه بالإنسان باعتباره يمثل طمأنينة النفس وزوال الخوف[٢].

وإن هذه المقابلة بين الأمن والخوف، نجدها شائعة في الآيات القرآنية التي ورد منها هذا المفهوم مثل قوله تعالى بعد بسم الله الرحمن الرحيم.

"**الذي أطعمهم من جوعٍ وآمنهم من خوف**" **سورة قريش الآية ٤.**

أما في اللغة الفرنسية فكلمة أمن " Securite" هي كلمة مشتقة من اللاتينية "Securitas" وتعني عدم وجود خطر ومخاطر جدية أو تدمير هذه البنية[٣]

أما بالنسبة لـــ: دومنيك دافيد (D. David) فيري أن "الأمن في معناه الواسع يتمثل في الخلو من التهديد أو أي شكل للخطر وتوفر الوسائل اللازمة للتصدي لذلك الخطر في حال أصبح أمراً واقعياً"[٤].

وضمن هذه التعريفات السابقة للأمن بشكل عام قد يفضل البعض **إطلاق تسمية:** السلم والسلام عليها بدلاً من الأمن، حيث يشير مفهوم السلم إلى: "أمن الباطن أي باطن الفرد وشعوره، ويشير السلام إلى الظاهر أو التعامل الخارجي في المجتمع وبذلك يتحقق سلم الباطن وسلم الظاهر معاً[٥].

ومن خلال ما تقدم، يتضح أن الأمن – في اللغة العربية – اطلاقات عدة مثل الطمأنينة وعدم الخوف، الثقة وعدم الخيانة، ومنه جاء الايمان وهو التصديق.

([١]) مارتن عز يفتش تيري أوكلاهان، "المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية"، دبي، مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٨، ص٧٨.

([٢]) أديب خضور، "أولوية تطوير الأعلام الأمني العربي: واقعة وآفاق تطوره"، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ١٩٩٩، ص ٢٢-٢٣.

([٣]) أديب خضور، مرجع سابق، ص٢٣.

([4]) (Charles philipe, Jean jacques Roche: "Theories de la Securite definition . approaches et concept de la securite international paris: Edition Montchrestien , 2002, p85.

([٥]) منى أبو الفضل، "الأمة القطب"، القاهرة، مكتبة الطوبجي، ١٩٨٢، ص٦٨.

٢- التعريف الاصطلاحي للأمن:-

قد يصعب ايجاد تعريف أو تصور واحد لمفهوم الأمن وذلك لتعدد مرجعيات وأشكال تعريفه وفي أعقاب الحرب الباردة وجد تحول بارز في مفهوم الأمن فأصبح مفهوم الأمن يعرف بناءاً على مفهوم التهديد، لذا فإن كينث وولتز Kenneth Waltz، قد عرف الدراسات الأمنية بأنها تلك الدراسات التي تدرس التهديد.

ومع تنوع مصادر التهديد وأنماطه أضحى مفهوم الأمن أكثر تعقيداً، كما يصعب معها الفصل ما بين التهديد والخطر عند استخدامها لتفسير الأمن[١].

إذن: يرتبط الأمن بالعديد من المواضيع المهمة مثل اليقين والطمأنينة، السلامة حتى التنمية، كما أنه مرتبط بالخوف وانعدام الثقة، الخطر والتهديد، وهو ما يعبر عنه ديلان بقوله: "لا أساس مستقر للأمن، ولكنه يكشف في جوهره البحث عن الاستقرار واليقين والحقيقة في الأساس ما بسبب اللاأمن ليس فكرة الموت أو شكلاً خاصاً من الحياة، ولكن لا أمن موجود في حد ذاتها[٢].

المطلب الأول

الأوضاع الأمنية في مرحلة ما قبل التحول الديمقراطي

تمتد جذور تاريخ أفريقيا الجنوبية إلى استيطان الأنسان القديم فيها ثم عهود الاخضاع والاستعمار الكفاح في شبيل بناء وطن حديث، توصف هذه المرحلة من تاريخ جمهورية جنوب أفريقيتا بأنها مرحلة تعم فيها الفوضى ويتصارع فيها القوى الاستعمارية للسيطرة على الأرض ويعاني فيها السكان الأصليون من الأفارقة من الاضطهاد والتفرقة والاستبعاد فالأوضاع الأمنية في تلك الحقبة كانت غاية في السوء بسبب عدم الاستقرار السياسي الأمني وسياسة الفصل العنصري التي طبقت منذ اكتشاف رأس الرجاء الصالح على يد المستكشف فاسكو داجاما حتى عام ١٩٩٤ عندما أجريت ولأول مرة انتخابات حرة اشترك فيها البيض والسود وفاز فيها نيلسون مانديلا كرئيس لجمهورية جنوب أفريقيا.

---

(١) هدى ميتكس، السيد صدقي عابدين، "قضايا الأمن في آسيا"، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٤، ص٩- ١٠.

(٢) Ayse Ceghan; Cultures et conflits; "Andy ser la securite Dillon, Waever, Williams et les autres in (Automne – Hiver 1998) http// www.conflits. Org lindex 541. hTmI.

الفرع الأول: الشعوب الأفريقية

استوطن الأفريقيون جنوب أفريقيا خلال القرن الثاني الميلادي آتين من الشمال الشرقي واستقروا في حزام الساحل الشرقي والترانسفال الشرقية وبدأوا باستخدام أساليب الزراعة المختلطة وظلوا يزرعون الدخن والذرة والفاصولياء والفول كما استغلوا في تعدين الحديد وصنعوا منه الأدوات والأسلحة وصنعوا الحلى من معدن النحاس واقتصر الاستيطان الافريقي على الاقاليم الصالحة للرعي في الترانسيفال والساحل الشرقي.

حدث بعد ذلك تبدل في القرن الحادي عر الميلادي في الصناعة والعمارة وفي أساليب الاستيطان ويرجع الباحثون أسباب ذلك إلى وصول موجات بشرية جديدة من الناطقين بلغة البانتو من الشمال فأدي ذلك إلى نمو سريع للسكان وازدياد أعداد المستوطنات.

وفيما يتعلق بالتجارة في تلك الفترة حدث تفاعل وتجارة مع التجار المسلمين الذين كانوا يجوبون المحيط الهندي جنوباً حتى موزمبيق المالية وبرزت المنطقة كمركز للتجارة تنتج الذهب والعاج ويتم تبادل حبيبات الزجاج والبورسلين من أماكن نائية كالصين مثلاً[1].

الفرع الثاني: الاستعمار الأوروبي:

بدأ اهتمام البيض بجنوب افريقيا في القرن الخامس عشر الميلادي، وقام البرتغاليون باستكشاف السواحل الأفريقية بحثاً عن الذهب وايجاد طريق بحري إلى الهند وبعد عشر سنوات وصل المستكشف فاسكو داجاما حيث استطاع الابحار باتجاه الهند عن طريق رأس الرجاء الصالح والبرتغاليون أظهروا اهتماماً قليلاً بجنوب أفريقيا لأنهم لم يعثروا على معادن تنمية أو بضائع للإتجار بها ووجدوا المناخ غير ملائم والسكان البلاد غير ودودين

- قرر الهولنديون في عام ١٦٥٢م إنشاء مستوطنة في الكاب، فأرسلت شركة الهند الشرقية الهولندية مجموعة من الأشخاص لإنشاء محطة خاصة بتزويد السفن بالطعام والمياه وكان الغرض من إنشاء هذه مستوطنة في تلك المنطقة في كيب تاون في ذلك الوقت تأسيس قاعدة للتجهيزات.
- كان توسع البيض سريعاً ودون ضابط خلال القرن الثامن عشر، وفي عام ١٧٩٥م بلغوا مسافة ٥٠ كم شمال كيب تاون و ٨٠٠ كم شرقاً ومن بين ٦٠ ألفاً كانوا يعيشون في المستعمرة بلغ عدد البيض نحو ٢٠ ألفاً.

([1]) تاريخ جنوب أفريقيا، "الموسوعة العربية الشاملة" على الموقع الالكتروني:- تم الاطلاع عليه تاريخ ٢٠١٩/٢/٢١.
http://mousou.3a.educdz.com/1/180821 - O.htm)

الفرع الثالث الاحتلال البريطاني

خلال الحروب النابليونية في أوروبا احتل نابليون هولندا واحتل الانجليز الكاب عام ١٧٩٥م كي يمنعوا الفرنسيين من السيطرة عليها وفي عام ١٨٠٢ عادت الكاب لهولندا لكن في عام ١٨١٤ تم الاعتراف بالسيطرة بريطانيا نهائياً على الكاب وبعد ذلك دارت حروب بين حكومة الانجليز والقبائل الافريقية وانتهت لصالح الانجليز ثم سادت فترة سلام في المنطقة وقدم نحو ٥٠٠٠ بريطاني واستقروا عام ١٨٢٠ بالإضافة إلى الهولندين الأوائل.

بعد ذلك قللت بريطانيا من فرض نفوذها على جنتوب افريقيا، حيث اعترفت في عام ١٨٥٢ بجمهورية البوير في الترانسفال وبتغير مستعمرة نهر الأورانج إلى جمهورية الأورانج.

أما فيما يتعلق بالحالة الاقتصادية فقد شهد عام ١٨٧٠ وما بعده ثورة اقتصادية لتحول الزراعة إلى التعدين نتيجة لاكتشاف الماس والذهب، كما رصدت أموال الاستثمارات في التعدين والخدمات وساعدت الأموال العائدة من هذه الأرباح إلى إحداث تنمية في شبكة المواصلات والاتصالات وساعد الفحم المجري على توفير الطاقة للسكك الحديدية اللازمة وأنشئت المصانع لتوفير احتياجات السكان من الملابس والأموات وساعدت الثورة التعدينية في زيادة التحضر، ففي عام ١٨٥٥ كان ٣٠% من السكان البيض يعيشون في المدن، وارتفع الرقم إلى ٥٠% عام ١٩١١ وظهرت مدن كبيرة على إثر ذلك حيث أنشئت أسواق للبضائع والزراعة بها وقد تأثرت الزراعة نتيجة لذلك وهاجر بعض عمال المزارع باتجاه المدن[١].

أما فيما يتعلق بالأيدي العاملة فلقد أدى اكتشاف المعادن إلى زيادة الطلب على العمال ولم يتمكن السوق من سد النقص في العمالة واتخذت الحكومة خطوات نحو توفير الأيدي العاملة وذلك يجلبها من جنوب أفريقيا من دول مثل موزمبيق والصين أما لجلب العمالة من الداخل فقد سنت الحكومة قانون الأرض عام ١٩١٣ والذي يحد من ملكية السود للأراضي في محافظة لجذبهم إلى المدن و مناطق التعدين[٢].

بعد ذلك منحت بريطانيا الترانسفال حكماً ذاتياً عام ١٩٠٦ وولاية الأوروانج الحرة عام ١٩٠٧ الخطوة أولى في اتجاه الاتحاد وفي عام ١٩٠٩ اجتمع ممثلو المستعمرات لصياغة دستور الاتحاد وتم تكوين اتحاد جنوب أفريقيا في ٣١ مايو ١٩١٠ وأصبحت المستعمرات

)[1] (Dr Crril Hromink on research history of Africa – an article written by Mere Mouton:-
http://www-cs-students.stanford.edu/cale/cs201/ apartheid.hist.html).

)[2] (South Africa, 10 years later (http://www.npr.org/news/specials/mondela/) from National Public Radio.

محافظات أو مقاطعات في الاتحاد الجديد وحرم السود من حقوقهم المشروعة في كل المقاطعات عدا مقاطعة الكاب.

وظل التطور السياسي للسود بطيئاً في السنوات الأولى لتكوين اتحاد جنوب افريقيا واجتمعت مجموعة من الأحزاب السياسية للسود عام ١٩٠٩ معلنة احتجاجها على عدم اشراك السود في حكم البلاد وأرسلت الأحزاب وفداً إلى لندن للحصول على حقوقهم المشروعة ولكن دون جدوي وفي عام ١٩١٢ نادى حزي المؤتمر الإفريقي بمساواة السود بغيرهم وذلك عن طريق الوسائل الدستورية.

بعد ذلك حكمت حكومة الوفاق الوطني جنوب فريقيا حتى عام ١٩٣٣ وكان من بين مهامها تقوية اقتصاد وتوفير فرص العمل للبيض وجعلت حكومة الميثاق الافريكانية اللغة الرسمية بدلاً من الهولندية وحصل رئيس الوزراء على الحكم الذاتي لجنوب فريقيا من بريطانيا عام ١٩٣١ وأصبحت جنوب افريقيا عضواً في الكومنولث الأمم وحاول رئيس الوزراء فرض قوانين أشد صرامة لتحقيق الفصل العنصري[١].

الفرع الرابع الحرب العالمية الثانية

وقع اختلاف على موقف جنوب افريقيا من الحرب العالمية الثانية، نادى بعض السياسيين بموقف محايد ونادى البعض بالوقوف إلى جانب بريطانيا ضد المانيا وقد نجحت جنوب أفريقيا في تشكيل حكومة عام ١٩٣٩ ووقفت جنوب أفريقيا مع بريطانيا وقد جلبت الحرب تغييرات مهمة لصالح اقتصاد جنوب أفريقيا وساعد ذلك في عملية التصنيع وأدى إلى نشاط السود سياسياً[٢].

الفرع الخامس حكم الحزب الوطني[٣]:

استمر حكم الحزب الوطني لفترة طويلة حيث بدأ منذ عام ١٩٤٨ وانتهى بالتسعينات القرن العشرين الميلادي سيطر فيها حزب الأفريكانين وظهرت سياسة الفصل العنصري منذ عام ١٩٥٠ حيث ظهر قانون التسجيل السكاني الذي يمنح السكان مدارس وجامعات ومناطق سكنية وخدمات عامة لكل مجموعة سكانية عنصرية واشتدت الاحتجاجات على سياسة الفصل العنصري وقامت المظاهرات وأطلقت الشرطة رصاص على المتظاهرين فقتلت حوالي ٦٩

---

(١) موقع المعرفة، "تاريخ جنوب أفريقيا"، بحث منشور على الانترنت على الموقع الالكتروني.
https://www.marefa.org/index.php?title.

(٢) موقع المعرفة، مرجع سابق.

(٣) موقع المعرفة، مرجع سابق.

من السود، قامت الحكومة بحظر نشاط حزب المؤتمر الأفريقي وظلت تضرب بيد من حديد كل المعارضين لسياسة التمييز العنصري وفي عام ١٩٨٦ طبقت دول السوق الأوروبية ودول الكومنولث والولايات المتحدة حظراً تجارياً في بعض السلع على جنوب افريقيا وكان الهدف من ذلك اجبار حكومة جنوب افريقيا على إلغاء سياسة التمييز العنصري وبعد تنحي الرئيس عن الحكم اختير دي كليراك خلفاً له في سبتمبر ١٩٨٩ وفي عهد عملت الحكومة على إلغاء سياسة الفصل العنصري وبدأت بالحوار مع أحزاب المعارضة وفتحت المدارس لجميع الأجناس ورفع النظر عن حزي المؤتمر الافريقي وأطلق سراح بعض السجناء السياسيين ومنهم نلسون مانديلا.

المطلب الثاني

الأوضاع الأمنية في مرحلة ما بعد التحول الديمقراطي

استقرار الأوضاع الأمنية هو مدى قدرة النظام السياسي على استثمار الظروف وقدرته على التعامل بنجاح مع الأزمات لاستيعاب الصراعات التي تدور داخل المجتمع، مع عدم استعمال العنف فيه أن العنف هو أحد أهم ظواهر عدم الاستقرار الأمني هذا بالإضافة إلى أن الاستقرار الأمني أمر معنى إليه الأمم والشعوب لأنه يوفر لها الجو والبيئة الضروريين للأمن والتنمية الاقتصادية والازدهار[١].

الفرع الأول: مؤشرات الاستقرار الأمني:

وهناك عدداً من المؤشرات التي تم على أساسها حساب استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية وله ما من عدمه أهمها[٢]:-

١- نمط انتقال السلطة ويقصد به انتقال السلطة المتمثلة بشخص رئيس الدولة أو الحكومة وهي دولية تختلف طبقاً لنوع النظام السياسي والأساليب الدستورية المتعبة، فإن تمت عملية الانتقال طبقاً لما هو متعارف عليه دستورياً فإن ذلك يعد مؤشرا حقيقياً لظاهرة الاستقرار الأمني والسياسي، أما إذا تم عن طريق الانتقال لها بات والتدخلات العسكرية فهذا مؤشر على عدم الاستقرار السياسي.

٢- شرعية النظام السياسي وهي تبرير السلطة الحاكمة من منطق الارادة الجماعية. أي أن النظام أساسي تكتب شرعيته من خلال تقبل أفراد الشعب للنظام وخضوعهم له طواعية،

---

(١) شاهر اسماعيل شاهر، مرجع سابق، ص٢.

(٢) رائد نايف حاج سليمان، "الاستقرار السياسي ومؤشراته"، الحوار المتمدن، منشور على الموقع الالكتروني:- http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=166391& r= O

فرفض المواطنين أو ولم تقبلهم طواعية واختياراً لأنماط السلطة الموجودة في المجتمع خلال الفكر الحر عن طريق المشاركة والاقتناع سيؤدي إلى العنف.

٣- المؤسساتية وتعني أن صناعة القرار السياسي في مجتمع ما تحكمه آليات مؤسساتية تأخذ بنظام الفصل بين السلطات واحترام القانون والبعد عن شخصية عملية صناعة القرار فكلما اقترب النظام السياسي من ذلك اقترب من حالة الاستقرار حتى لو لم يكن ديمقراطياً.

٤- قوة النظام السياسي وقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة.

٥- محدودية التغيير في مناصب القيادات السياسية.

٦- الاستقرار البريطاني.

٧- الديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية وتعني حرية تغيير المواطنين عن آرائهم في القضايا الوطنية واختيار النواب والممثلين في المجالس النيابية والمحلية.

٨- غياب العنف واختفاء الحروب.

٩- نجاح السياسات الاقتصادية مؤشر لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والأمنين فعندما يكون النظام مستقراً فإنه يوجه سياساته وموارده نحو تحقيق الأهداف التنموية وخلق فرص عمل جديدة ورفع متوسط تصيب الفرد من الناتج المحلي مما يؤدي إلى خلق نوع من الطمأنينة والرضا الشعبي اتجاه النظام السياسي.

١٠- تحقيق العدالة الاجتماعية التي من خلالها تحقق المساواة بين أفراد المجتمع من حيث المساواة في فرص العمل والتعليم والرعاية الصحية وبالتالي يتمتع جميع أفراد المجتمع بغض النظر عن الجنس أو العرف أو الديانة أو المستوى الاقتصادي.

الفرع الثاني: الأوضاع الأمنية في جمهورية جنوب أفريقيا

في عام ١٩٩١ بدأت المفاوضات بشأن الدستور الجديد بين حكومة جنوب افريقيا وحزب مؤتمر الوطني الأفريقي والمجموعات الأخرى وفي شهر يوليو عام ١٩٩٣ خصصت لجنة المفاوضات متعددة الأحزاب شهر إبريل ١٩٩٤ موعداً لإجراء انتخابات غير عنصرية في جنوب أفريقيا، وحدثت المعارك أثناء فترة المفاوضات بين مجموعات السود المتنافسة في البلاد قتل خلالها الآلاف ولا فيما بين أعضاء المؤتمر الوطني الافريقي وحزب أنكاثا.

بعد ذلك أجريت بالفعل لأول مرة انتخابات حرة في شهر مايو ١٩٩٤ أشترك فيها البيض والسود وفاز فيها نيلسون مانديلا ليصبح أول رئيس أسود لجنوب أفريقيا التي ظلت خاضعة للفصل العنصري لمدة ثلاثة قرون، شكل بعد ذلك مانديلا حكومة ضمت أعضاء من حزب

المؤتمر الوطني الافريقي والحزب الوطني وحزب أنكاثا وفي عام ١٩٩٦ أقرت جنوب أفريقيا دستوراً جديداً تضمنت صوله كثيراً من مواد الحقوق والحريات وفي عام ١٩٩٩ فاز حزب المؤتمر الوطني الافريقي بمعظم مقاعد البرلمان و انتخب مينكي رئيساً للبلاد[١]. حتى عام ٢٠٠٨ ليأتي الرئيس جاكوب زوما منذ عام ٢٠٠٩ حتى أعلن استقالته في ١٤ فبراير ٢٠١٨ في أعقاب مطالبات المؤتمر الوطني التي خيرت زوما ومن الاستقالة أو تصويت ناجح بسحب الثقة في المؤتمر الوطني ليأتي بعدة سيريل راما فوسا كخامس رئيس لجنوب أفريقيا حيث أنتخب في أعقاب استقالة جاكوب زوما.

أولاً: جنوب أفريقيا من التفرقة العنصرية إلى النهضة الاقتصادية

تعقب عقود من التفرقة العنصرية وما سبقتها من الحقبة الاستعمارية نجحت جوهانسبرج في قطع مشوار طويل، لتجد لنفسها أخيراً مكاناً مناسباً على قاطرة التقدم البشري وتقف على رأس دول القارة السمراء اقتصادياً.

وخير دليل على الطفرة الاقتصادية التي حققتها جمهورية جنوب أفريقيا مطالبة صندوق النقد الدولي لها بزيادة حجم اسهاماتهم المالية في الصندوق لمواجهة التحديات الاقتصادية وتفادي تكرار الأزمة المالية العالمية وهوم ما يدل على نجاحها في ايجاد دور محوري ومهم على خارطة العالم الاقتصادية هذا التقدم والنمو الاقتصادي كان في جميع المجالات فقد ارتفع احتياطي النقد الأجنبي وانخفضت معدلات البطالة وحققت زيادة كبيرة في ميزان التبادل التجاري وعلى مستوى تطبيق القوانين كانت النموذج الحضاري في مجال العدالة الاجتماعية والحياة الديمقراطية.

ولم يكن النهوض الاقتصادي الذي وصلت إليه جنوب أفريقيا مجرد مصادفة أو وليد لحظة بل حصاد سنوات ونتاج تخطيط سليم وبناء قويم بدأ بعمل دؤوب في اتجاهات مختلفة تصب جميعاً في تحقيق معدلات نمو ثابتة، وقد ساعدت على هذا النمو خلال النصف الثاني من القرن الماضي والذي بلغ ذروته في العقد الأول من الألفية الثالثة عوامل عدة، أبرزها تشجيع الدولة للاستثمارات الدولية والأجنبية وتوفير القروض اللازمة للتنمية الصناعية، وغناء البلاد بالثروات الطبيعية ووجود اليد العاملة افريقية رخيصة، ثم إنتاج المحاصيل وتربية الحيوان والتعدين الذي ساعد على جعل جنوب أفريقيا أكبر دولة صناعية في القارة، ناهيك عن ارتفاع سقف الصادرات إلى مستويات غير مسبوقة تحل من جنوب أفريقيا أحد البلدان القلائل التي

---

(١) موقع المعرفة، مرجع سابق.

انضمت إلى فئة الشريحة الأعلى من البلدان متوسطة الدخل، حيث يعتبر اقتصادها أكبر من مثيله في ماليزيا[١].

ولا شك أن المناخ السياسي والاستقرار الأمني اللذان حصلا عقب توافق مجتمعي تم التوصل إليه بعد مفاوضات دامت أربع سنوات بين عامي ١٩٩٠ – ١٩٩٤ بين الأقلية البيضاء البالغ مدها ٥ ملايين نسمة والأغلبية السمراء ذات الـــ ٢٩ مليوناً تم بعدها إعلان دستور مؤقت واجراء انتخابات رئاسية حرة فاز فيها المناضل نيلسون مانديلا كانت بمثابة نقطة تحول هامة في سبيل تهيئة المساحة لتحقيق نهضة وتنمية اقتصادية وتوفير مناخ استثماري ملائم لشركات متعددة الجنسيات وخير دليل على ذلك أن الاستقرار الأمني والسياسي وضع جمهورية جنوب أفريقيا في مصاف الدول المتقدمة لتتصدر القارة السمراء بانتاج محلي إجمالي يقدر بـــ ١٣١ مليار دولار سنوياً ومن جهة أخرى فإن الاقتصاد في جنوب افريقيا دلل على صلابته من خلال صموده في الأزمة المالية العالمية التي ضربت العالم عام ٢٠٠٨ في الوقت الذي عانت فيه امريكا وأوروبا وآسيا ليحقق نمواً بلغ معدله ٨.٤ في ذلك العام.

ثانياً: السياسة الخارجية المعاصرة لجمهورية جنوب افريقيا:-

تعد جمهورية جنوب افريقيا من الدول الافريقية المهمة في القارة الافريقية حيث سعت في توظيف مكانتها الدولية ومواردها الاقتصادية لأجل بناء سياسة خارجية تلعب فيها دوراً متزايداً في القارة الافريقية وعلى الصعيد العالمي أيضاً فقد تم انتخابها مرتبك كعضو غير دائم في مجلس الأمن، وهي عضو في مجموعة IBSA وأصبحت مؤخراً عضواً في مجموعة دول البريكس هذا بالإضافة إلى نها عضو فاعل في العديد من المنظمات العالمية منها (بنك الاستثمار الدولي ومجموعة الـــ ٧، الوكالة الدولية، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، صندوق النقد الدولي وحركة عدم الانحياز، منظمة التجارة العالمية واتفاقية منع انتشار الأسلحة)

وعليه فقد تأسست السياسة الخارجية الجديدة لحكومة جنوب أفريقيا على عدة مبادئ منها[٢]:

١- محاربة التميز العنصري.

٢- الديمقراطية وحقوق الانسان.

٣- عدم التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية.

---

(١) زكريا عثمان، "جنوب أفريقيا من التفرقة العنصرية إلى النهضة الاقتصادية – عوامل نجاح التجربة والتوافق المجتمعي وتشجيع الدولة للاستثمارات، - موقع سي إي إيجيبت – مقالة منشورة على الموقع الالكتروني:-
http://www.ahram.org.eg.eg/archive/Journalist - reporters/News/179385.aspx.

(٢) سامية بيبرس، "جنوب أفريقيا ومواجهة قضايا القارة، مجلة دراسات دولية، العدد ١٤٧، ٢٠٠٢، ص١٢٦.

٤- مبدأ عدم الانحياز.

٥- مبدأ التعاون

٦- مبدأ العناية بالقارة الافريقية.

٧- مبدأ تحقيق التنمية المتوازنة.

٨- مبدأ تحقيق الأمن والسلم الدوليين.

ووفقاً لذلك فقد خضعت السياسة الخارجية لجنوب أفريقيا أولية مراجعة شاملة عام ٢٠٠٤م وذلك بمناسبة مرور عشر سنوات على انتهاء نظام الفصل العنصري نتجت عنها خطة استراتيجية البدان من أهم أهدافها دعم الاقتصاد من خلال دعم التنمية الاقتصادية عبر التكامل الاقليمي حيث من النهضة الافريقية لن تتحقق بدون دعم التجمعات الاقليمية الافريقية وفتح الطريق أمام قارة جنوب أفريقيا والتعاون مع الغرب الافريقي عبر منظمة الإبكوايس والتعاون مع منطقة الشرق الافريقي حيث يوجد تجمع الكوميسا وبالنسبة لشمال أفريقيا حيث توجد مجالات واسعة التعاون والعمل المشترك في مجال الانتاج والاستثمارات والتسويق والتجارة أما في الجنوب الافريقي حيث يوجد تجمع سادك حيث رأت جمهورية جنوب أفريقيا الدور الايجابي لها في دفع عملية الأمن والاستقرار السياسي والأمني في محيطها الاقليمي نظراً للأهمية الحيوية لهذه المنطقة مرتفع في الحدود الجغرافية للمجال الحيوي لجنوب أفريقيا.

وانطلاقاً من مبدأ تحقيق الأمن والاستقرار السياسي سعت حكومة جنوب افريقيا من بذل جهودها الحثيثة بهدف التصدي للعديد من قضايا القارة ومشاكلها على مختلف الأصعدة السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية بهدف العمل على معالجتها ومحاولة التوصل إلى حلول جذرية لتلك القضايا[١].

المبحث الثاني

الاستثمار الأجنبي المباشر في جمهورية جنوب أفريقيا

من نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستقرار تدفقها للدول المضيفة يتوقف في المقام الأول في مدى ملائمة المناخ الاستثماري السائد والذي يمكن تعريفه بوصفه مفهوماً شاملاً "ينصرف إلى مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وبالتالي على

---

(١) عبد الملك عوده، "السياسة الخارجية لدولة جنوب افريقيا تجاه الدول الافريقية والعربية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٠، ١٩٩٩، ص١٨٠.

الشركة الاستثمارات واتجاهاتها، وهي تشمل الظروف والأوضاع السياسية الاقتصادية والاجتماعية فتشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الادارية"[١].

وتتمثل أحد أهم محددات المناخ الاستثماري من الناحية الاقتصادية في السياسات الاقتصادية كلية ومدى تحقيقها للاستقرار الاقتصادي، الاطار القانوني والتنظيمي الحاكم للاستثمار، البيئة المادية والمعلوماتية، مستوى الاستثمار البشري وأنشطة البحث العلمي والتطور التكنولوجي ومن جهة أخرى فإن المناخ الاستثماري لا يقف عند حدود العوامل الاقتصادية ولكنه يتجاوز ذلك إلى الظروف السياسية والاجتماعية السائدة وما توفره من استقرار أمام المستثمرين.

من اتباع جنوب افريقيا السياسية النمو الاقتصادي المستدام وتوفير المناخ الداعم للاستثمار مكن الناتج المحلي من النمو المستثمر خلال أربعة عقود من الزمن مروراً بالأزمة الاقتصادية العالمية خلال الفترة ما بين (٢٠٠٨ – ٢٠٠٩) إلى يومنا هذا[٢].

وانطلاقاً من هذا التقديم سيتم عرض هذا المبحث من خلال الاستناد إلى ثلاث مطالب رئيسية:-

المطلب الأول: الاطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في جمهورية جنوب أفريقيا.

الطلب الثالث: تدفقات الاستثمارات الدولية في جمهورية جنوب أفريقيا.

المطلب الأول

الاطار المفاهيمي للاستثمار الأمني المباشر

ما هية الاستثمار الاجنبي المباشر

بداية يعرف الاستثمار الاجنبي المباشر على انه استثمار طويل الاجل يقوم به افراد ومؤسسات اعمال فى اصول مؤسسات او شركات الفروع في البلد المضيف بشكل يعكس سيطرة المستثمر الاجنبي بدرجة معينة على إدارة تلك الشركات فى البلد المضيف[٣].

ولقد تعددت التعاريف و المفاهيم المتعلقة بالاستثمار عن الكثير من الخبراء الاقتصاديين و المنظمات الدولية و المؤسسات المالية

([١]) محمد طالبي، "أثر الحوافز الضريبية، وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في دائر، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد السادس، فبراير ٢٠٠٠، ص٣١٥.

([٢]) البنك الدولي تقارير للاطلاع على الموقع الالكتروني:
http://www.world .org/en/country/south Africa/overview.

[٣]يوسف مسعداوي ، تيسير مخاطر الاستثمار الاجنبي المباشر مع اشارات لحالات بعض الدول العربية ، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية – العدد الثالث – جوان ٢٠٠٨ – ص ١٦٣

أ) تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر من وجهة نظر المؤسسات المالية و الدولية :

يعرف كل م نصندوق النقد الدولي (IMF) ومنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية) (DECD الاستثمارات الاجنبية المباشرة على انها الاستثمارات فى مشروعات داخل دولة ما ، ويسيطر عليها المقيمون فى دولة اخري ، وقد اوضح صندوق النقد الدولي فى مجال تعريفة لهذه الاستثمارات المباشرة انه يجب ان تزيد حصة المستثمرين الاجانب عن ٥٠ % من رأس المال ، او يتركز ٢٥ % فأكثر من الاسهم فى يد شخص واحد او جماعة واحدة منظمة من المستثمرين بما يترتب علية ان تكون لهم سيطرة فعلية على سياسات وقرارات المشروع[١].

وقد عرف مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية (الانكتاد) (UNCTAD) الاستثمار الاجنبي المباشر بانة توظيفات اجنبية غير وطنية فى موجودات رأسمالية ثابتة فى دولة معينة[٢].

اما منظمة التجارة العالمية (OMC) فتؤكد بأنة الاستثمار الذي يحصل عندما يقوم مستثمر فى دولة ما (الدولة الام) بامتلاك موجودات فى دولة اخري (الدولة المضيفة) مع وجود النية فى إدارة تلك الموجودات[٣].

ويعرف بنك فرنسا الاستثمار الاجنبي المباشر على انه (احتجاز نسبة معتبرة من رأس المال مانحا لمستثمر مقيم حق النظر فى تسيير مؤسسة اجنبية مستثمرة (**المشاركة تساوي او تفوق ١٠ %**) [٤].

وتتفق هذه الهيئات على النقاط الأتية :[٥]

- نسبة ١٠ % كنسبة محددة لامتلاك القدرة على ابداء الرأي و التصويت اثناء ادارة الاستثمار.
- امتلاك مستثمر اجنبي لاصول ملكية تامة او جزئية فى دولة اخري .
- التأكيد على طول الاستثمار الاجنبي المباشر .
- سلطة القرار الفعلية تحددها قوة التصويت التى تؤهل صاحبها لتمرير قراراتة حسب اهدافه

---

(١) على عبد الوهاب ابراهيم ، الاستتثمار الاجنبي المباشر واثرة على التنمية الاقتصادية فى مصر خلال الفترة ١٩٧٤ – ١٩٩٠ ، رسالة ماجستير ، جامعة الاسكندرية ، ١٩٩٥ ، ص ١٦

(٢) Unctad , world investment report , 1995 , new york

(٣) صلاح كريم عبد الحسن ، هناء قاسم السامراني ، حلقة نقاشية حول الاستثمارات الاجنبية و الاخطار ، بيت الحكمة ، بغداد ١٩٩٨ ، ص ١

(٤) Jean Louis mucchieli , multinationals et mondialisation , edition du seail, mai 1998, paris , p. 47

(٥) بيوض محمد العيد ، تقييم اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة فى اقتصاديات المغاربية ، دراسة مقارنة تونس ، الجزائر ، المغرب ، رسالة ماجستير ، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر ، ٢٠١١ ، ص ٣

ب) تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر من وجهة نظر بعض الاقتصاديين :

برئ عبد السلام ابو قحف ان الاستثمار الاجنبي المباشر هو الذي ينطوي على تملك المستثمر الاجنبي لجزء من او كل الاستثمارات فى مشروع معين ، هذا بالاضافة الي قيامة بالمشاركة فى إدارة المشروع مع المستثمر الوطني فى حالة الاستثمار المشترك او سيطرتة الكاملة على الادارة و التنظيم فى حالة ملكيتة المطلقة لمشروع الاستثمار ، فضلا عن قيام المستثمر الاجنبي بتمويل كمية من الموارد المالية و التكنولوجية و الخبرة الفنية فى جميع المجالات الي الدول المضيفة[١].

و المقصود بالاستثمارات الاجنبية المباشرة وفقا لتعريف امينة زكي شبانة بانه انتقال رؤوس الاموال الاجنبية للاستثمار فى الخارج بشكل مباشر للعمل فى صورة وحدات صناعية او تمويلية او انشائية او زراعية او خدمية ويميل حافز الربح المحرك الرئيسي لهذه الاستثمارات الاجنبية المباشرة[٢].

ويذهب سمير محمد عبد العزيز الى ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، عبارة عن مشروعات مشتركة داخل بلد يسيطر علية القائمون فى بلد أخر ، ويأخذ هذا الاستثمار فى الغالب شكل فروع شركات اجنبية ومشروعات مشتركة[٣].

ويعرفة نزية عبد المقصود مبروم على انه (تلك الاستثمارات التى يملكها ويديرها المستثمر الاجنبي اما بسبب ملكية كاملة لها او ملكية لنصيب منها يكفل له حق الادارة ويتميز الاستثمار الاجنبي المباشر بطابع مزدوج ، الاول وجود نشاط اقتصادي يزاولة المستثمر الاجنبي في البلد المضيف و الثاني ملكية الكلية او الجزئية للمشروع[٤].

ويعرفة دانينغ Dunning . j وهو احد ابرز المهتمين بظاهرة الاستثمار الدولي على ان الاستثمار الاجنبي المباشر يكتسب طبيعة مختلفة من حيث المبدأ مقارنة بين الاستثمار الاجنبي غير المباشر ، فهو لايعني وجود تصدير رأس مال خاص ، اي فى صورتة المالية فحسب وانما يعني عادة صفقة كاملة تتضمن تنظيم انشاء المشروعات ،

---

(١) عبد السلام ابو قحف ، نظريات التدويل وصدوي الاستثمارات الاجنبية ، مؤسسة شباب الجامعة مصر ، ١٩٨٩ ، ص ١٣

(٢) امينة زكي شبانة ، دور الاستثمار الاجنبي المباشر فى تحويل التنمية الاقتصادية فى مصر فى ظل آليات السوق ، المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين ، تمويل التنمية فى ظل اقتصاديات السوق ، القاهرة ، ٧ – ٩ ابريل ، ١٩٩٤ ، ص ٢

(٣) سمير محمد عبد العزيز ، التمويل العام ، المدخل الادخاري و الضريبي و المدخل الاسلامي و المدخل الدولي ، مكتبة الاشعاع ، الاسكندرية ، مصر ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٨ ، ص ٣١٩

(٤) نزية عبد المقصود مبروك ، الاثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، الطبعة الاولي ، ٢٠٠٧ ، ص ٣١

وتوريد التكنولوجيا و الخبرات التنظيمية و الادارية وتأهيل الكوادر ، وكما يؤدي (دانغ) ان الخاصية الفردية فى حركة الرأسمال الدولي الخاص تتركز فى انه غالبا ما يكون مالكا للخبرات و المعارف التى لايمكن ان تجتاز الحدود الوطنية بطريقة اخري[1].

حيث نخلص من وراء هذه التعريفات ان الاستثمار الاجنبي المباشر يتميز عن غيرة من اشكال الاستثمار الاخري بما يلي :-

- تملك جزئي او محلي لاستثمارات من طرف المستثمر الاجنبي فى اقليم بلد مضيف غير البلد الاصلي للمستثمر .
- احتمال تواجد مستثمر وطني الى جانب المستثمر الاجنبي حسب نسبة المساهمة المتفق عليها فى بداية الاستثمار .
- قد يأخذ الاستثمار الاجنبي المباشر شكل مشروع مشترك ، تملك محلي للمشروع او فرع لمؤسستة اجنبية .
- يتضمن تحركات رأس مال ليس فى شكل حصص ملكية وانما فى شكل آلات وتكنولوجيا ومعرفة .
- ينطوي الاستثمار الاجنبي المباشر على ممارسة نشاط انتجي من طرف المستثمر الاجنبي على اقليم البلد المضيف .

يهدف المستثمر الاجنبي عادة من وراء انتقاله الى دولة اخري الى تحقيق جملة من الاهداف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية او البيئية التى من خلالها المستثمر الاجنبي التخلص من الاثار السلبية لمختلف انشطة خاصة بما يتعلق منها بالانتاج .

وفي سياق استعراض التعاريف المختلفة لمفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر بحيث علينا التفرقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و غير المباشر ولمعرفة اهم الفروقات الجوهرية الكامنة بين المصطلحات .

المطلب الأول

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في جمهورية جنوب أفريقيا

تعتبر محددات الاستثمار أهم مدخل يعتمد عليه صانع قرار الاستثمار الأجنبي المباشر لتوجيه أمواله نحو الخارج، لما لها من جوانب تأثيرية مهمة على سير المشروع الاستثماري على مستوى الدول المضيفة وفيما يلي سيتم أهم المحددات الاقتصادية التي تعلب دوراً مهماً في بناء المناخ الجاذب للاستثمار في جمهورية جنوب أفريقيا

---

[1] ميرونوف ، الاطروحات الخاصة بتطور الشركات المتعددة الجنسيات ، ترجمة الدكتور على محمد تقي عبد الحسين ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ١٩٨٦ ، ص ٩٢

الفرع الأول:حجم السوق واحتمالات النمو

يعد حجم السوق واحتمالات نموه من العناصر الهامة المؤثرة على قرار توطين الاستثمار الأجنبي المباشر مؤشراً هاماً لدراسة وتحليل الأسواق الأجنبية، وتستخدم الشركات المستثمرة **مجموعة من مقاييس دراسة طبيعة السوق المستهدف ومنها**[١]:

١- حجم السوق ومعدل نموه.
٢- المتطلبات التسويقية (وفرة وملائمة منافذ التوزيع والاعلان).
٣- طبيعة المستهلكين (إمكانية التعامل معهم لغوياً وثقافياً وقدراتهم الشرائية)
٤- حجم ونوعية السلع والخدمات المعروضة ودرجة حداثتها.
٥- درجة المنافسة مع الشركات المحلية والشركات الأجنبية الأخرى في السوق المرتقب.
٦- خصائص الشركات المعنية مقارنة بالشركات الأخرى التي تنشط في هذا السوق (مالياً وتكنولوجياً وإدارياً).

نجد أنه كلما اتبع حجم السوق زادت قدرة الاقتصاد القومي على استيعاب الاستثمارات مما يجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية[٢].

وفيما يتعلق بحجم السوق واحتمالات النمو في جمهورية جنوب أفريقيا تعد سوق جنوب أفريقيا الأكبر والأكثر تطوراً وتنوعاً من بين كل الدول الأفريقية.

وفقاً ارنيد ينع ايكونو ميكس (Treding Economics) فإن جنوب أفريقيا هو بلد غني المعادن ويعد أكبر مصدر للعالم من الكروم والبلاتين وثاني أكبر مصدر للمنجنيز (٩ بالمائة) من جانب صادرات أخرى تمثل الحديد الخام (١٤ بالمائة) والمركبات وقطع السيارات (٩ بالمائة) الآليات والمعدات الميكانيكية (٧ بالمائة) والذهب (٧ بالمائة) والفحم (٦ بالمائة) والأكساب (٢ بالمائة)[٣].

الزراعة: كان مجيء أول مزارع أوروبي إلى جنوب أفريقيا في منتصف القرن السابع الميلادي ومنذ ذلك الحين وحتى الآن تعتبر الزراعة من أهم الحرف في جنوب أفريقيا وذلك بسبب وفقرة المقومات الزراعية من مناخ معتدل وتربة جيدة وينتج المزارعون كل ما يحتاج إليه السكان من غذاء وتعتبر أيضاً جنوب أفريقيا من الدول الرئيسية في تربية الأغنام

---

(١) عبد السلام أبو قحف، "بحوث تطبيقية ي إدارة الأعمال الدولية"، الاسكندرية، الدار الجامعية، ٢٠٠١، ص ٧٠ – ٧١.

(٢) عبد المطلب عبد الحميد، "اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويت"، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٦، ص٢٩٢.

(3) (http://www.bdlive.co.za/business/trade/2013/03/10/south - largest - foreign – trade – deficit – with – Saudi – Arabia.

وتصدير الصوف والمنتجات الزراعية الأخرى كاللحوم ومنتجات الألبان والدجاج والبيض والحليب.

وتعد الزراعة من أهم مفاتيح تحقيق النمو المستدام والشامل لأنها تساعد على التصنيع من خلال تجهيز المنتجات الزراعية والزراعية التجارية وتقليل الاعتماد على قطاع الخدمات وتعتبر المملكة العربية السعودية والصين من أكثر الدول التي قامت بمشاريع التنمية في مجال الاستثماري الزراعي معتمدين على اتفاقيات عدم الازدواج الضريبي وكذلك لتسهيلات المالية.

التعدين: تعد جنوب افريقيا من الدول الرئيسية في التعدين في العالم فهي كبير متيح للذهب والبلاتين بوجود العديد من مناجم الذهب أهمها "ويسترن ديب"، في مقاطعة وينتج وهو أعمق منجم في العالم حيث يصل عمقه إلى ٣.٦ كلم تحت الأرض.

ومنذ اكتشاف الذهب في نهاية القرن التاسع عشر الميلادين أصبح له دور مهم في تطور البلاد قد زاد إنتاج الذهب من دخل البلاد وجلب إليها الاستثمارات الأجنبية الضخمة[١].

الصناعة:-

يعتمد القطاع الصناعي في جنوب أفريقيا اعتماداً كبيراً على راس المال الأجنبي، حيث يتم تصدير حوالي مشاريع المنتجات الصناعية ومن صناعاتها الرئيسية: تصنيع الأغذية والمنسوجات والمعادن والكيماويات[٢] ويشار إلى أن النصف الأخير من القرن التاسع عشر هو بداية القطاع الصناعي في جنوب افريقيا، حيث من البداية بالتعقيب عن الألماس في البلاد، وبعد فترة وجيزة من اكتشاف الألماس عثر على رواسب الذهب وهذا ما دفع صناعة التعدين للنمو والتطور، حيث شكلت الموارد الطبيعية أهمية كبيرة في قطاع التعدين، كما انتقل قطاع الصناعات التحويلية إلى صناعة السيارات وفي عام ٢٠١٠ أعلنت حكومة جنوب أفريقيا عن خطتها لزيادة قدرات التصنيع والتي تركز على ثلاثة منتجات وهي أجهزة النقل والمعادن والسلع الرأسمالية[٣].

١- صناعة التعدين:-

٢- **الصناعات التحويلية:** يساهم قطاع الصناعات التحويلية بنحو ١٤% من الناتج المحلي الاجمالي جنوب إفريقيا، وهي بذلك رابع أكبر الصناعات المساهمة في اقتصاد البلاد، ومن

---

(١) موقع المعرفة "تاريخ جنوب افريقيا" على الموقع الالكتروني:- http://www.marefe.org/lindex.php ptitle.

Amber pariona, "the Biggest Industries in south Africa. www.worldatals.com.

(٢) Amber Pariona "The Biggest Tndustries In South Africa" www.worldat las.com.

(٣) دياب على محمد البدري أثر السياسات النقدية على الصادرات الإفريقية: دراسة حالة جنوب أفريقيا"، موقع قراءات افريقية على الموقع الالكتروني:-.http://www.qiraatafrican.com

أهم الصناعات وينتجها هذا القطاع: تجهيز الأغذية ، والمنسوجات، والالكترونية والكيماوية والتكنولوجية والسيارات ويذكر أن صناعة السيارات من أهم الصناعات وينتجها هذا القطاع: تجهيز الأغذية، والمنسوجات، والالكترونية والكيماوية والتكنولوجية السيارات ويذكر أن صناعة السيارات من أهم صناعات البلاد إذ تشكل ١٢% من جميع مبلغ المصنعة والمصدرة، كما أنها تساهم بنحو ٦.٧% من الناتج المحلي الاجمالي، بالإضافة إلى الترخيص ٢٩% من شركات البلاد لصناعة السيارات وبالتالي فإن جنوب افريقيا مسؤولة عن صناعة٨٤% من جميع السيارات المنتجة في جميع أنحاء افريقيا[١].

- **التجارة الخارجية**

يعد اقتصاد جنوب افريقيا هو الاقتصاد الأكبر حجماً في القارة الأفريقية والأكثر تنوعاً وتقدماً، حيث تصنف جنوب افريقيا من الدول ذات الدخول المتوسطة في الشريحة الأعلى وقد ساهمت جنوب أفريقيا بنحو ٣٠.٢% من اجمالي الناتج المحلي للدول الافريقية جنوب الصحراء عام ٢٠١٢ كما تعد جنوب الصحراء في عام ٢٠١٢م، كما تعد جنوب أفريقيا أكبر دول افريقيا جنوب الصحراء تصديراً فقد ساهمت بنحو ٢٠.٤% من اجمالي صادرات تلك الدول ونحو ٣١% من اجمالي وارداتها خلال عام ٢٠١٢م علاوة على أنها الدول الفائدة في منطقة الجنوب الافريقي وعضو بتجمع السادك، وفيما يتعلق بأداء الصادرات لجنوب أفريقيا إلى العالم، فقد شهدت الفترة (١٩٨٠م – ٢٠١٢م) ارتفاعاً في قيمة الصادرات مقومة بالدولار الأمريكي، فقد بلغت عام ٢٠١٢م نحو ٧٨.٣% مليار دولار أمريكي وذلك مقابل ٢٥.٥ مليار دولار عام ١٩٨٠م، أي أن قيمة الصادرات قد تضاعفت الواردات بأكثر من ستة أضعاف ونصف فيما بين العاملين المذكورين وفي مقابل ذلك تضاعفت الواردات بأكثر من ستة أضعاف لتصل إلى نحو ١٢٤.٢ مليار دولار في عام ٢٠١٢م. مقابل ١٩.٦ مليار في عام ١٩٨٠م[٢].

ونتيجة لتلك التطورات على جانبي الصادرات والواردات، فقد تحول الفائض المحقق في الميزان التجاري لجنوب إفريقيا، والبالغ نحو ٥.٩ مليارات دولار عام ١٩٨٠ إلى عجز بلغ نحو ٣٧ ملياراً خلال عام ٢٠١٢م، كما ارتفع حجم التجارة الخارجية لجنوب أفريقيا ليصل إلى نحو ٢١١.٥ مليار دولار في عام ٢٠١٢م. مقابل نحو ٤٥.١ ملياراً خلال عام ١٩٨٠م

(تطور أداء التجارة الخارجية لجنوب افريقيا بالمليار دولار)

---

(١) نفس المرجع السابق.

(٢) نفس المرجع السابق.

البيان	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
اجمالي الصادرات	٢٦	٢٤	٣٠	٥٢	٥٨	٧٠	٨١	٦٢	٨١	٩٨	٨٧
اجمالي الواردات	٢٠	١٨	٣٠	٦٢	٧٩	٨٨	١٠٢	٧٤	٩٤	١٢٢	١٢٤
الميزان التجاري	٦	٥	٠	-١١	-٢١	-١٩	-٢١	-١٢	-١٣	-٢٤	-٣٧
إجمالي حجم التجارة	٤٥	٤٢	٦٠	١١٤	١٣٢	١٥٨	١٨٢	١٣٤	١٧٥	٢٢٠	٢١٢

المصدر: محسوب بواسطة الباحث بناء على احصاءات الانكتاد UNCTADSTAT)

ومن الجدول السابق تستنتج أن مرحلة الثمانينات من القرن العشرين وهي مرحلة ما قبل التحول الديمقراطي واستقرار الأوضاع الأمنية والسياسية كانت معدلات التجارة الخارجية متدنية مقارنة بالسنوات التي تلت مرحلة التحول الديمقراطي التي كانت سبباً في استتباب الأوضاع الأمنية والسياسية الجاذبة للاستثمارات العالمية بشتى أنواعها وأشكالها.

فلقد شهدت مرحلة الثمانينات من القرن العشرين تصاعد حدة المطالبات الدولية بفرض عقوبات شاملة ضد جمهورية جنوب أفريقيا ونجح مجلس الأمن في عام ١٩٨٥م في اجازة قرار فرض عقوبات بشكل طوعي ضد جنوب أفريقيا ولذا فإن ذلك الاتجاه في المنظمة الدولية كان له انعكاساته على مواقف المؤسسات التمويلية الدولية وحركة الاستثمار في جنوب افريقيا حيث تزايد إحجام هذه المؤسسات عن تحويل مشروعات جنوب افريقيا وشهدت الأخيرة حركة نزوح عكسي لرؤوس الأموال والاستثمارات[١].

كما شهدت مرحلة الثمانينات كذلك الاعتراف الدولي بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية – بأن المؤتمر الوطني الأفريقي هو المؤهل للتفاوض مع النظام العنصري للتوصل إلى تسوية للصراع، كما تزايدت جدية الضغوط الغربية على جمهورية جنوب افريقيا فيما يتصل بتطبيق العقوبات المفروضة عليها، وخاصة مع إدارة ريجان عن سياسة الارتباط البناء[٢]، واقدامها على تبني عدة قرارات عقابية ضد جنوب أفريقيا تضمنت حظر الاستثمارات الأمريكية في جنوب أفريقيا على استيراد الموارد التجارية والصناعية وبعض المواد الخام من جنوب افريقيا

---

(١) صبحي قنصوه: التحولات الديمقراطية الحالية في افريقيا: الأسباب، الأبعاد، احتمالات المستقبل، الموسوعة الافريقية، المجلد الخامس: بحوث سياسية واقتصادية (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الافريقية ١٩٩٧م)، ص ٢٥ – ص٢٧.

(٢) وليد محمود عبد الناصر، "جنوب أفريقيا وتصفية الابارتيد"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٥، يوليو ١٩٩١، ص٧٥ – ص ٨٠.

وكان لسحب الاستثمارات الأمريكية بصفة خاصة والغربية بصفة عامة أثر بالغ على اقتصاديات جنوب افريقيا وتزايد اعتمادها على عنصر العمالة لافتقارها للاستثمارات في القطاعات كثيفة رأس المال المتقدمة تكنولوجيا، حيث قدرت الاستثمارات النازحة من جنوب افريقيا عام ١٩٨٩ بنحو ٣٠ بليون راند[١]، يضاف إلى ذلك تزايد الدين الخارجي ليصل في ذات العام إلى نحو ٢١ بليون دولار ورفض كثير من المؤسسات الدائنة اعادة جدولة الديون إلا بعد تحقيق اصلاح سياسي في البلاد[٢].

وفي الأعوام التي تلت ٢٠١٢ كانت جنوب أفريقيا من اعلى الدول من حيث إجمالي حجم التجارة من بين ٤٨ بلد افريقي بحجم نقدي يقدر بـــ ١٩٧.٨ مليار دولار، وقد حدد الخبراء قيمة الصادرات بـــ ١٠٠,٣ مليار دولار في عام ٢٠١٥ مقارنة مع ٩٧,٥ مليار دولار للواردات في نفس العام ونتج عن هذا فائض تجاري لصالح جنوب افريقيا ٢,٨ مليار دولار، وهو أمر ايجابي ناتج عن سياسة الانفتاح الاقتصادي لجنوب افريقيا على التجارة العالمية وكذلك سياسات الاستقرار السياسي والأمني في تلك الفترة[٣].

ومع ذلك، فقد واجهت البيئة التجارية العامة لجنوب افريقيا خيبة أما نهاية ٢٠١٥ وبداية ٢٠١٦، علماً بأن كل من الصادرات والواردات قد واجهت انخفاضات في الايرادات بنسبة٤.٥ % و ٦.٨% على التوالي، وذلك بسبب البيئة الاقتصادية السلبية ونتيجة أيضاً الركود العالمي في أسعار السلع والبطء الاقتصادي الصيني (والذي أثر بشكل كبير على اقتصاد البلاد حيث أن أكبر شريك تجاري لجنوب أفريقيا هي ولديها اقتصاد موثق سلعياً)، هذا بالإضافة إلى العديد من الاضطرابات، اضطراب البيئة السيتسي والأمنية في جنوب أفريقيا (على سبيل المثال، الإقالة المفاجئة لوزير المالية ، نهلانها نيني") من قبل الرئيس "جيكوب" زوما" في ديسمبر ٢٠١٥، نتج عن هذا ضعف الناتج الاجمالي المحلي لجنود أفريقيا بنسبة ١% في عام ٢٠١٦، وفي عام ٢٠١٧ نما الناتج الاجمالي بنسبة ١,٩% نسب أكثر تفاؤلاً متوقعة في الفترة ما بين ٢٠١٩ – ٢٠٢٠[٤].

---

(١) نفس المرجع السابق ونفس الصفحات.

(٢) نفس المرجع السابق ونفس الصفحات.

(٣) الملف التعريفي لجنوب أفريقيا ودليل التصدير، تقرير صادر عن وزارة الصناعة والتجارة والتموين في المملكة الأردنية الهاشمية و الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، بحث منشور على الانترنت على الموقع الالكتروني:
www.mit.gov.jo.

(٤) نفس المرجع السابق.

- **السياحة:-**

تتميز جنوب أفريقيا بمناخات متنوعة، فإقليم الكاب الغربي المطل على المحيط الأطلسي يوجد مناخ البحر الأبيض المتوسط بكل تفاصيله حيث يزرع ما لا يقل عن ١٠ أنواع من التفاح والعنب وكل منجين البحر الأبيض المتوسط، وفي إقليم الناتال الواقع غرباً على ساحل المحيط الهندي يوجد المناخ الاستوائي وكل منتجاته من الفواكه والخضروات، بينما يسود المناخ المداري في الوسط والشمال والمناخ الصحراوي في شمال غرب البلاد، هذا التنوع المناخي والتضاريسي جعل لكل منطقة ميزة خاصة وبعداً آخر للجمال الجاذب للسائح أو الزائر لذلك تجتذب جنوب أفريقيا سنوياً مئات الآلاف من السياح الذي والامريكيين وغيرهم.

ومن جهة أخرى ففي جمهورية جنوب أفريقيا تتنافس مستشفيات وعيادات هذه الدولة لجذب المزيد من مرضى السياحة العلاجية الدولية من حول العالم وليس فقط من القارة الأفريقية إلى جانب استفادتها من موقع البلاد كوجهة للإجازات حيث تمتلك البلاد مؤسسات طبية ذات مستوى عالي وأطباء ماهرين ومواقه جميلة لقضاء الاجازات.

وحيث تتمتع جمهورية جنوب أفريقيتا بنظام سياسي مستقر وأوضاع أمنية مستقرى تعتبر جنوب أفريقيا أفضل وجهة للاستثمار السياحي لتوافر جميع المقومات التي تساعد في ذلك من حيث سهولة الحصول على الأرض ووجود نظام شفاف فضلاً عن توفر البنية التحتية الجيدة والمناخ المتنوع والمحميات الطبيعة الخلابة.

الفرع الثاني: سياسات اقتصادية وقانونية مستقرة.

البيئة الاقتصادية ذات السياسات الاقتصادية المحفزة للاستثمار والني تتمتع بالاستقرار والثبات من المحددات الأساسية في مجال تشجيع الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي بصفة خاصة فتلك السياسات بما تضمنه من سياسات مالية ونقدية وتجارية تعطي إشارات لكل من المستثمرين المحلي والأجنبي عن درجة تحرير الاقتصاد والانفتاح على العالم الخارجي وتوفير المناخ الملائم[١].

ومن جهة أخرى تعتبر المحددات القانونية محددات أساسية لمناخ الاستثمار الاجنبي المباشر وهذا النوع من المحددات يعتمد على قدرة الدولة المضيفة في بناء أسس قانونية تمتاز بالاستقرار والتوافق مع التشريعات الدولة، مما يعطي ضمانات للمستثمر الأجنبي عن مختلف

---

(١) بندر بن أحمد أبا خليل، "الاستثمار المباشر الوطني والأجنبي في المملكة العربية السعودية" بحث ميداني، منشور على الموقع.
http://www.Dc 202.4 shared.com/doc/TxuB7G7/Previw 18-3-2019.

الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها، وكذلك عن مدى قدرة للدولة المضيفة من خلال أجهزتها الادارية لدخول الاستثمارات الأجنبية.

ومنذ منتصف التسعينات من القرن الماضي استطاعت جمهورية جنوب أفريقيا تحقيق سمعة جيدة في مجال إدارة سياسات الاقتصادي الكلي، فعلى الصعيد الدولي ومنذ تولي حزب المؤتمر الوطني الافريقي الحكم اعتمد على السعي لعلاقات اقتصادية عادلة ما بين دول العالم المختلفة سواء كانت صناعية أم ناحية[١]، وفي ظل ما لديها من رقية واسعة ومتكاملة بالنسبة لمستقبل القارة وسبل تحقيق نهضتها بما في ذلك الحد من معدلات الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

نرى جنوب أفريقيا أن تحقيق تلك النهضة الافريقية لن يكون إلا من خلال دعم دور التجمعات الاقتصادية دون الاقليمية، كما أصبحت دول شمال وغرب افريقيا والقرن الافريقي وبشكل متزايد شريكاً تجارياً مهماً بالنسبة لجنوب افريقيا.

وتسيطر جنوب أفريقيا على تجمع السلوك، وخاصة وأنها تمثل ٣١% من سكان التجمع علاوة على أنها تحظي بأ ٧٨% من الناج القومي الاجمالي للتجمع. والمفاوضات حول اتفاقية التجارة الحرة للسادك تشهد على أهمية ارتباط دول الهيئة بشأن مسألة الاندماج الاقتصادي ومثل هذا الاندماج من شأنه أن يضمن قدرة المنظمة على الاندماج في الاقتصاد العالمي[٢].

ومن ناحيتها تدرك جنوب افريقيا حجم الفجوة الاقتصادية والتكنولوجية بين الدول المتقدمة من ناحية وبلدان القارة الأفريقية النامية من ناحية أخرى ومدى التأثير السلبي للعولمة وما سيترتب عليها من مزيد من التهميش للقارة إذ قامت جمهورية جنوب افريقيا في هذا الشأن بجهود ضخمة من خلال ما تؤديه من دور محوري في الدفاع عن مصالح الدول النامية في العديد من المحافل والمنتديات الدولية ومثال ذلك الدور الحيوي الذ تضطلع به من خلال رئاستها لحركة عدم الانحياز ومن خلال رئاستها لحركة عدم الانحياز ومن خلال رئاستها للجنة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ورئاستها لمجلس المشترك محافظتي البند الدولي وصندوق النقد الدولي خلال عاملي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ وأيضاً من خلال عضويتها في مجموعة العشرين وكذلك جاءت مبادرة جنوب افريقيا للنهوض بالقارة الافريقية فيما ألق عليها مبادرة

---

(١) وليد محمود عبد الناصر، "المؤتمر الوطني الافريقي تحديات ما بعد الأبارتيد"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٨، ١٩٩٤/ ص٥٨.

(٢) South Africa yearbook 2001, Pretotia, Published by the government communication and information system, 2000, P3.
ضمان أمن الدول في المنطقة بحث منشور على الموقع الالكتروني:
http:// www.sarep.Org.

جنوب أفريقيا للنهوض بالقارة الأفريقية فيما أطلق عليه مبادرة جنوب أفريقيا نهوض بالقارة الافريقية فيما أطلق عليه مبادرة (ماب MAP) وشاركت في وضع أبعادها ومحاورها الرئيسية كل من نيجريا والجزائر ومصر وتنطلق مبادرة ماب لإصلاح افريقيا من وجود رؤية واضحة لدى القارة الافريقية بضرورة العمل على الحد من معدلات الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في بلدان القارة الافريقية والحيلولة دون زيادة تهميشها نظراً لما يمثله التهميش من تهديد للاستقرار والأمن العالمي، وتسعى المبادرة إلى إقامة شراكة جديدة بين افريقيا والمجتمع الدولي وبصفة خاصة الدول الصناعية المتقدمة مستندة على المسؤولية المشتركة والمصالح المشتركة وذلك من خلال تعبئة الموارد التي تزخر بها القارة ومنها (المواد الخام ورؤوس الأموال والتكنولوجيا والموارد البشرية، وحسن استغلالها من ناحية العمل وعلى خلق فرص واسعة للاستثمار من خلال الجهود الدولية المشتركة من ناحية أخرى[١].

وعلى المستوى المحلي عملت جمهورية افريقيا على خلق سياسة نقدية ومالية سليمة ومدروسة منذ عام ١٩٩٦ ومع بداية عام ٢٠٠٠م تم إدخال برنامج تطوير التشغيل واعادة التوزيع وادخال أدوات استهدفت القضاء على التضخم.

وفيما يتعلق بالسياسة النقدية فلقد أصبحت أكثر شفافية ويمكن التنبؤ بها حيث يعد بنك احتياطي جنوب أفريقيا (South African Reserve Bank – SARB) هو السلطة النقدية في جنوب افريقيا، وهو بمثابة القائم بأعمال ووظائف البنوك المركزية، والهدف الرئيسي لبنك الاحتياطي لجنوب أفريقيا، كما هو موضح بدستور جمهورية جنوب افريقيا بالتعديل الثالث لقانون ٢٦ لسنة ١٩٩٦ وقانون بنك الاحتياطي، هو المحافظة على قيمة العملة الوطنية وتحقيق النمو الاقتصادي المتوازن والمستديم[٢].

ويعرف بنك الاحتياطي لجنوب افريقيا (السياسة النقدية) بأنها: الاجراءات المتخذة من جانب السلطات النقدية للتأثير على الكمية المعروضة من النقود وذلك بهدف تحقيق الاستقرار الأسعار والعمالة الكاملة وتحقيق الاستقرار الأسعار والعمالة الكاملة وتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي[٣].

---

(١) إسراء أحمد جياد، "السياسة الاقليمية لجمهورية جنوب أفريقيا (ساحل العاج نموذجاً)، مجلة دراسات دولية، العدد الرابع والثلاثون، ٢٠١١، ص١٧٥.

(2) (Aaron chichake: "Monetary Policy inflation unempolment and the Philips Carre in South Africa, A Disertation Submitted in Fall ful fillment of the Requirements of obtaining A Master of Commerce Degree in Economics, (South Africa: University of Fort Hare, Faculty Of Management and commerce, Department of Economics, 2009, P.2.

(٣) A aron chicheke, Op. Cit, P1.

وقد مرت جنوب افريقيا بعدد كبير من التغيرات في نظام السياسة النقدية منذ الثمانينات من القرن الماضي وحتى يومنا هذا، فقط طبقت سياسة نقدية ترتكز على نسبة الأصول السائلة مع وجود ضوابط كمية على معدلات الفائدة والائتمان خلال الفترة الممتدة (١٩٦٠ – ١٩٨٥)، وفي ظل هذا النظام أتت معدلات الفائدة دوراً ثانوياً بوصفها وسيلة للتصحيح، بينما تم تحقيق الهدف الرئيسي للتحكم النقدي من خلال متطلبات الأصول السائلة، وكان أداء السياسة النقدية ضعيفاً خلال تلك الفترة وظلت معدلات التضخم مرتفعة ومتقلبة[١].

ثم طبقت سياسة نقدية تقوم على تحقيق الأهداف النقدية المعلنة منذ عام ١٩٨٦ وحتى عام ١٩٩٨ وكان لتلك الأهداف النقدية تأثيرات كبيرة في الفترة التي كانت تمر فيها جنوب أفريقيا بحالة من العزلة الاقتصادية خلال الثمانينات وأوائل التسعينات[٢].

ومنذ أواسط التسعينات تحولت السياسة النقدية باتجاه سياسة استهداف التضخم وتم العمل بهذه السياسة منذ فبراير ٢٠٠٠م ووفقاً للبند الاحتياطي، فإن اتباع سياسة استهداف التضخم سوف تساعد على تحقيق استقرار نسبي في معدلات التضخم المتوقعة وتبعاً لذلك زيادة القدرة على التخطيط السليم للاقتصاد بالإضافة إلى ذلك تستطيع السياسة النقدية القائمة على استهداف التضخم بوصفه هدفاً رئيسياً، والتركيز على الاعتبارات المحلية والاستجابة لصدمات الاقتصاد المحلي، وفي ضوء تلك التغييرات في السياسة النقدية المطبقة في جنوب أفريقيا، سجلت معدلات التضخم نحوم ١٤% متوسطاً سنوياً في الفترة الممتدة من عام ١٩٨٠ حتى أوائل التسعينات ومنذ أوائل التسعينات تراجعت تلك النسبة إلى نحو ٧% بين عامي ١٩٩٤ – ٢٠٠٢م[٣].

ومن الجدير بالذكر أنه في عام ١٩٧٧ تم تشكيل لجنة دي كوك والتي كانت من أهم أهدافها التحول إلى السياسة النقدية الموجهة نحو السوق، هذه اللجنة استمرت في تطبيق هذا النظام حتى وقت قريب، وفي عام ٢٠١٣ لوحظ وجود تحسن طفيف في النشاط الاقتصادي الحقيقي ادى إلى تسارع في نمو عرض النقود إلى ١٢.٥% سنوياً بالمقارنة مع الربع الأول من نفس العام هذا النمو كان تنمية لنمو الودائع من قبل الأفراد وقطاع الشركات في بيئة متقلبة

)[1] (M MSmal and Sdejager: The montar Trans mission mechanism in south Africa, (South Africa: South Africa Reserve Bank, Occasional Paper, No, 16, Sptemper 2001, P3.

(٢) Kirten L, Ludi and Marc Gronnd: Investigating the bank – lending channel in South Africa: a VAR approach, (south Africa; Pretoria, University of Pretoria, Department of Ecomoy Working Paper: 2006 – February 2006), P.5.

(٣) Janine Aron and John Mullebauer; Interest rate effacts on output; evidence from a GDP For South Africa, CWashington D, C: IMF Annual Resesrch Conference, IMF Staff Papers 49, November 2002), P 185 - p 213.

للأسواق المالية حيث تفضيل الاحتفاظ بالنقود عن الأوراق المالية كثيرة المخاطر، أما بالنسبة لسعار الفائدة، فإن لجنة السياسة النقدية في يوليو ٢٠١٣ قد أبقت على عر الفائدة عند مستوى منخفض لثلاثة عقود عند ٥% سنوياً[١].

وكان هدف اللجنة في هذه الفترة الاقتصادية الصعبة هو تحقيق التوازن بين الحاجة إلى تدعيم الانتعاش الاقتصادي الضعيف في مقابل ارتفاع التضخم لمواجهة ضعف وتقلب العملية المحلية في الأجل القصير ظلت معدلات سوف النقود ثابتة تقريباً خلال الثانية أشهر الأولى من عام ٢٠١٣، أما في الأجل الطويل فقد ارتفعت المعدلات بشكل حاد في مايو ٢٠١٣ بسبب تدهور توقعات معدلات التضخم وانخفاض قيمة العملة المحلية[٢].

أما فيما يتعلق بما في ذلك الاصلاح فقد اعتمدت حكومة جنوب أفريقيا على عدد من المبادرات أولويات الانفاق الحكومي من أجل التوجه نحو الاتفاق الاجتماعي، ويمكن القول بن الرؤية المالية السليمة قد مثلت حجر الزاوية في نهج الاصلاح مما أدى إلى تحول ملحوظ في الوضع المالي من ارتفاع ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ علاوة على الانخفاض السريع في الدين العام وعبء سعر الفائدة، وتدفع تلك الاصلاحات تجاه تشجيع المزيد من التكامل مع الاقتصاد العالمي من خلال التجارة والتدفقات الاستثمارية[٣].

عملت جمهورية جنوب إفريقيا وخاصة بعد انهاء سياسة الفعل العنصري عام ١٩٩٠ جاهدة للسير بخطى سريعة نحو النمو الاقتصادي من خلال تبني سياسات تشجيع الاستثمار وخلق بيئة قانونية تحظى بإعجاب المستثمرين وفي سبيل تحقيق ذلك دخلت جنوب أفريقيا العديد من اتفاقيات الاستثمار الثنائية مع العديد من البلدان توفر هذه الاتفاقيات من خلالها منظومة لحماية الاستثمار الأجنبي والمستثمرين الأجانب وخاصة فيما يتعلق بـــ بنود حماية الملكية من المصادرة / الاستهلاك غير العادل، وتسوية النزاعات، وفي عام ٢٠١٥ تم تبني قانون حماية الاستثمار الذي ساهم بشكل واسع بتغيير مستويات الحماية المتوفرة للمستثمرين الأجانب في جنوب أفريقيا وقيمة التعويض الممنوحة نتيجة الاستهلاك من قبل الحكومة جنوب أفريقيا وتسوية النزاعات بالطرق القانونية بين المستثمرين الأجانب وحكومة جنوب أفريقيا.

---

(١) طارق أحمد محمد عطية، "أثر السياسات النقدية على الأداء الاقتصادي لجمهورية جنوب أفريقيا"، المركز العراقي الافريقي للدراسات الاستراتيجية، ط١، العراق ٢٠١٨، ص٤ – ص٦.

(٢) نفس المرجع السابق ونفس الصفحات.

(٣) صالح عبده محمد، "تعزيز اطار سياسات الاقتصادي الكلي في جنوب افريقيا"، بحث منشور على موقع أكاديمية تم الاطلاع عليه تاريخ ٢٠١٩/٣/٢٢ على الموقع الالكتروني:-
http://www.academia. Edu/ 18314766.

إن حالة ووضعية البنية الأساسية تتأثر تأثيراً كبيراً على قرار الاستثمار لدى العديد من المستثمرين، وتتكون البنية الأساسية من: (الكهرباء والمياه وشبكات الصرف، والاتصالات ومرافق النقل، المطارات، السكك الحديد، الموانئ والطرق) ويعتبر توفرها وبنوعية جيدة شرط مسبق لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق معدلات أعلى للتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وفيما يتعلق بالبنية التحتية والأساسية لجنوب أفريقيا فابتداءاً من المياه الصالحة للشرب وحتى الهواتف الخلوية والمطارات الحديثة والكهرباء الأقل تكلفة في العالم بالاضافة إلى شبكة السكك الحديدية التي يبغ طولها ٣٤ ألف كليو متر وشبكات الطرق المعبرة والعديد من التسهيلات البريدية والهاتفية إضافة إلى شبكات الكهرباء المتطورة أما فيما يتعلق بالموانئ فيوجد في جنوب أفريقيا ثمانية موانئ تجارية ويتم نقل حوالي ٩٦% من صادرات البلاد عبر البحر، الطرق البرية متطورة في جنوب أفريقيا فهي تمتلك شبكة طرق تصل إلى ٧٤٧٠٠٠ كم.

الفرع الرابع: اليد العاملة

اعتمدت القوى العاملة في البلاد على مجموعات السكان، حيث كان يعمل البيض في الأعمال عالية الأجر، ويحتفظون بالأعمال الحرفية التي تتطلب مهارة عالية والأعمال الادارية والمهنية والفنية أما غير البيض فكانوا يعملون في الأعمال ذات الأجور المتدنية التي لا تتطلب مهارات خاصة. وكان السود يحصلون على أقل الأجور، ويعملون في الأعمال اليدوية والصناعة والتعدين والزراعة، وظل غير البيض محرومين من الوظائف عالية الأجر بقوة القوانين العنصرية التي تحرمهم كذلك من فرص التعليم المساوية، وقد ألغيت هذه القوانين عام ١٩٨٥ وبسبب تطبيق القوانين العنصرية ظلت البلاد تعاني من نقص الأيدي العاملة المدربة، وفي تسعينات القرن العشرين صدرت قوانين تحاول معالجة هذا الحلل في ميزان القوى العاملة بإعطاء فرص أكبر للسود[١].

وفي كتاب بعنوان "حقائق العالم" الذي يصدر عن وكالة الاستخبارات الأمريكية سنوياً وفي استعراض الدول في قائمة حسب قوة العمل فقد احتلت جمهورية جنوب أفريقيا المرتبة الثلاثون في قائمة تضم ١٩١ دولة عام ٢٠١٧ حسب الجدول رقم (٦١)[٢].

---

(١) ويكيبيديا الموسوعة الحرة، "اقتصاد جنوب أفريقيا"، على الموقع الالكتروني:-
http://ar.wikipedia.org/wiki/

(٢) The world Fact book, Central Intelligence Agency:-
http://www.cia.gov/library/publica tions/ the - world - fact book / ran korder/ 2095 rauk . html.

Rank	country	Labor force
١	China (…/geos / ch.html)	806,700,000
٢	India (…/geos/in.html)	521,900,000
٣	European union (…/geos/ee.html)	238,900,000
٤	United states (…/geos/us.html)	160,400,000
٥	Indonesia (… / geos/id.html)	125,000,000
٦	Brazil (…/ geos / br.html)	104,200,000
٧	Russia (… / geos/rs.html)	76,530,000
٨	Bangladesh(… / geos / bg.html)	66,640,000
٩	Japan (… / geos/ja.html)	65,010,000
١٠	Pakistan (… / geos / pk.html)	63,890,000
١١	Nigeria (… / geos / ni.html)	60,080,000
١٢	Vietnam (… / geos / vm.html)	54,800,000
١٣	Mexico (… / geos/mx.html)	54,510,000
١٤	Ethiopia (… / geos / et.html)	52,820,000
١٥	Germany (… / geos / gm.html)	45,900,000
١٦	Phillppines (… / geos / rp.html)	42,780,000
١٧	Thailand (… / geos / th.html)	38,370,000
١٨	United kingdom (… / geos / html)	33,500,000

ومن الجدير بالذكر أن قوة العمل في مجتمع ما هي تعداد الأشخاص الذين يعملون أو الذين يبحثون عن عمل مدفوع الأجر في ذلك المجتمع من بداية مرحلة الشباب إلى سن التقاعد ولا يحتسب ضمن القوة العاملة الطلبة والمتقاعدين ورباب البيوت والعاطلين (الذين لا يبحثون عن عمل) ونزلاء السجون.

ونتيجة لما سبق نستنتج أن جمهورية جنوب أفريقيا غنية بالقوى العاملة من حيث العدد مما يجعله محدداً مشجعاً للاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة إذا ما اقترن كل ذلك بحالة من الاستقرار الأمني والسياسي الذي تشهده جمهورية جنوب أفريقيا منذ أربعة عقود تقريباً.

الفرع الخامس: المحددات المؤسسية والادارية

إن من أهم المحددات الرئيسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر هي المحددات المؤسسية والادارية والتي يعتمد عليها قرار الاستثمار بشكل كبير وهي ما يلي:-

١- إجراءات تأسيس الشركات.

٢- إجراءات تسوية المنازعات.

٣- درجة الفساد ومستوى الشفافية.

ونجحت حكومة جنوب أفريقيا خلال الأعوام الماضية في إدخال تغييرات جذرية على البيئة الاجرائية المنظمة لأنشطة الأعمال بغرض زيادة سهولة تأسيس الشركات المحلية وشركات الاستثمار الأجنبي المباشر وتشغيلها ومن أهم تلك التغييرات تمثلت في الاصلاحات الاجرائية لتبسيط الاجراءات الحكومية بتأسيس الشركات الاستثمارية وبدء النشاط التجاري بالإضافة إلى تسجيل الملكية أو استخراج تراخيص البناء هذا بالإضافة إلى تعزيز دور المؤسسات القانونية. مثل المحاكم وأنظمة وقوانين الاعسار وزيادة سبل الحماية القانونية للمستثمرين وحقوق الملكية وكان هذا التحول واضحاً وملموساً بصفة خاصة في الفترة التي تلت إلغاء قوانين الفصل العنصري في جنوب أفريقيا التي أصبحت تنعم باستقرار أمني وسياسي ملموس واقعياً باستثناء بعض المنغصات الأمنية التي تطرأ على الساحة السياسية من وقت لآخر، حالها حال كثير من البلدان التي عصفت بها الثورات السياسية والاصلاحية.

ويلاحظ في أغلب الحالات على الصعيد العالمي أن الاجراءات الحكومية الأكثر كفاءة في تنظيم بيئة الأعمال تمضي جنباً إلى جنب مع قوة المؤسسات القانونية وسبل حماية حقوق الملكية وفيما يتعلق بهذين البعدين، تخطى جمهورية جنوب أفريقيا ببيئة أعمال جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر تتضمن سهولة في الحصول على الائتمان وحماية المستثمرين وإنفاذ للعقود وتسوية حالات الاعسار وسجل الملكية – دفع الضرائب)

درجة الفساد أصبحت ظاهرة وخاصة على الصعيدين المالي والاداري وهو من أسوأ مظاهر الاقتصاد العالمي الحديث حتى أضحت كارثة كبرى تبتلع شيئاً فشيئاً خيرات الوطن بكامله[١].

والفساد موجود في أي مؤسسة أو تنظيم يعطي فيها لأحد أعضائها السلطة والسيطرة الكاملة في اتخاذ قرارات مختلفة، فهو إذن استخدام النقود العام لتحقيق أرباح ومكاسب خاصة ويظهر **الفساد في عدة أشكال أهمها[٢]:**

- استغلال المنصب العام. – الاعتداء على المال العام.
- التهرب الضريبي والجمركي. – الرشوة المحلية والدولية.

أما مظاهره فتتمثل في الرشوة والمحسوبية ونهب المال العام والتهرب الضريبي ومن نتائج الفساد المالي والاداري في قطاعات الدول المضيفة للاستثمار أنها تعتبر عامل طرد

---

(١) محمد بن رجم وحكيمه حليمين "الفساد المالي والاداري: مدخل لظاهرة غسيل الأموال وانتشارها"، مداخلة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والاداري ٦، ٧ مايو ٢٠١٢ – جامعة محمد خيضر بسكرة، ص٢.

(٢) زياد عربية، "الفساد"، مجلة دراسات استراتيجية، العدد ١٦، جامعة دمشق، ٢٠٠٥، ص٢.

للاستثمارات الأجنبية التي يمكن أن تحقق نمواً اقتصادياً يبلغ أثره كافة قطاعات الدولة المضيفة للاستثمار.

١- الاستراتيجية العامة لمكافحة الفساد في جنوب أفريقيا.

بدأت مكافحة جنوب أفريقيا للفساد منذ عام ١٩٩٧، حيث استجاب وزراء الحكومة الاستراتيجية الوطنية لمنع الجريمة، وتم إنشاء لجنة برامج للعمل على مكافحة الفساد، كما تم إنشاء مدونة قواعد للسلوك للخدمة العامة في يونيو ١٩٩٧ والتي أصبحت من لوائح الخدمة لكل موظف عمومي وأسفرت لجنة أعمال البرنامج على موافقة الحكومة للحملة الوطنية لمكافحة الفساد عام ١٩٩٨ وشملت الخطوة الأولى مؤتمر مكافحة الفساد في القطاع العم في ذات السنة[١].

وفي بداية عام ٢٠٠١، وذلك تمشياً مع قرار مجلس الوزراء، ولدفع العمل لمكافحة الفساد، أنشأ وزارة شئون الخدمات العامة والادارة ووحدة لتنسيق متكامل عمل الحكومة لمكافحة الفساد على مستوى السياسات وتنفيذ الاستراتيجية، حيث بدأ العمل في إنشاء استراتيجية متوازنة الوقاية، وتدابير مكافحة الفساد، ونظم مستدامة للوقاية والمعلومات والاتصالات ، وتمت الموافقة على استراتيجية مكافحة الفساد، ونظم مستدامة للوقاية والمعلومات والاتصالات ودخلت حيز التنفيذ في فبراير ٢٠٠٢[٢].

٢-المشاريع المملوكة من الدولة

وفيما يتعلق بالشركات المملوكة للدولة، وافق مجلس الوزراء على بروتوكول بشأن حوكمة الشركات في ٢٠٠٢ هذا البروتوكول يلزم الشركات المملوكة للدولة بمكافحة الفساد من خلال آليات إدارة المخاطر وخطط منع الاحتيال والقيام بالافصاح عن الخسائر نتيجة الغش والسرقة.

٣-الحكم المحلي

وفي مجال الحكم المحلي، طرحت الحكومة قانون الادارة المحلية من أجل تحقيق قدر أكبر من المسائلة والشفافية في عمليات الادارة المحلية".

---

(١) S S Sangweni, "Overview of Anti – Corruption Programmes and Strategies in South Africa a Lok at the Past Decade, and Forward Toa Common Programme of Action", (Bloemfonteini: Corruption – Programmes – strategies, asp). Public Service Commission 29 July 2005 at: http://www.Psc.gov.z.

(٢) International Anti – Corruption Organization, 9 THIACC Global Integrity: 2000 and Beyond – Developing Anti – Corruption Strategies in a changing Drganizal- into – (10 – 15 October, 1999).

٤-الشراكة الاقليمية والتعاون الدولي.

امتد سعي جنوب أفريقيا لمواجهة آفة الفساد من خلال الشراكة إلى الاقليمية والتعاون الدولي، ففي أكتوبر ١٩٩٩ استضافت حكومة جنوب افريقيا المؤتمر الدولي التاسع لمكافحة الفساد في دير بان مع منظمة الشفافية الدولية، كما صدقت جنوب أفريقيا على بروتوكول (سادك) الجماعة الانمائية للجنوب الافريقية لمكافحة الفساد، وكانت واحدة من أوائل الدول التي تفعل ذلك، كما لعبت الحكومة دوراً بارزاً في التفاوض على اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع ومكافحة الفساد الذي اعتمدت في يوليو ٢٠٠٣ من قبل رؤساء الدول والحكومات في قمة الاتحاد الافريقي[١].

المطلب الثاني

تدفقات الاستثمارات الدولية في جمهورية جنوب أفريقيا.

أن النمو الاقتصادي في جمهورية جنوب أفريقيا على مدار أربعة عقود الماضية زاد إلى حد كبير ما تتلقاه من استثمار أجنبي مباشر مقارنة بما يسبقها من سنوات، ومما لا شك أن كل تطور في أي مجال من المجالات يساهم بدوره في تحقيق التطور الآخر التطور في مجال استقرار الأوضاع الأمنية في جمهورية جنوب أفريقيا كان له الأثر البالغ في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي ساهمت وبشكل أساسي في النمو الاقتصادي للجمهورية، وعلى الصعيد العملي فقد اهتمت حكومة جنوب افريقيا بتهيئة بيئتها الاستثمارية من خلال مراجعة سياساتها الاقتصادية ونظمها الاستثمارية، فسنت العديد من التشريعات والقوانين والأنظمة واللوائح الجديدة التي تشجع على الاستثمار وتدعمه، واستحدثت الهيئات والمؤسسات التي تخطط له وتنظمه ووضعت امتيازات كثيرة منها: تيسير شروط الاستثمار وتخفيف القيود على تدفقاته والتحوط لما يمكن أن تتعرض له الاستثمارات من مخاطر والعمل على تقليلها، الشفافة في توفير المعلومات الضرورية للمستثمر وكسب ثقته وتبسيط الاجراءات وتقديم ضمانات بحرية نسبة لمساهمات ونقل الأحوال إلى الخارج، إضافة إلى الاعفاءات من بعض الضرائب الجمركية التركية وغيرها، في ظل هذه التوجهات الجادة للحكومة وحرصها على جذب الاستثمارات الخارجية وتشجيعها، تسابقت الدول والشركات للاستثمار الأجنبي المباشر في جمهورية جنوب أفريقيا لا سيما بعد استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية وتدفقت

الاستثمارات حتى احتلت دولة جنوب افريقيا المرتبة الثالثة في مؤشر المهتمة بالشأن الافريقي حسب الجدول [١].

country	Rate	country	Rate
Tunisie	42,4 sur 100	Egypte	25,9 sur 100
Botswana	34, 9 sur 100	Algerie	24,7 sur 100
Afrique de sud	32,9sur 100	Rwanda	24,5 sur 100
namibe	31 , 1sur 100	Ghana	21 sur 100
Maroc	29,2 sur 100	Nigeria	19,7 sur 100

الفرع الأول: الاستثمارات الصينية في جنوب أفريقيا.

إن العلاقة بين الصين وجمهورية جنوب أفريقيا أصبحت نموذجاً "يحتذي به" لتعاون الصين مع الدول الافريقية والدول النامية الأخرى، وعلى مدار العقدين السابقين نمت العلاقات الصينية في جمهورية جنوب أفريقيا في إطار الأهمية الاستراتيجية، حيث أنه في عام ٢٠٠٠، وقع البلدان اعلان بريتوريا، وهو ما يمثل التأسيس الرسمي للشراكة، ثم قاما برفعها إلى شراكة استراتيجية في عام ٢٠٠٤ وفي نهاية المطاف إلى شراكة استراتيجية شاملة عام ٢٠١٠ عندما تم التوقيع على اعلان بكين هذا بالاضافة إلى سعي جنوب افريقيا إلى دفع وتعزيز الشراكة بين الصين وأفريقيا من خلال الاستمرار في تشارك رئاسة منتدي التعاون الصيني الافريقي والعمل على تنفيذ نتائج قمة منتدى التعاون الصيني – الافريقي في جوهانسبرغ لعام ٢٠١٥.

كما وتعد الصين هي أكبر شريك تجاري لجنوب أفريقيا منذ تسع سنوات على التوالي، وفي عام ٢٠١٧، نمت القارة الثنائية بنسبة ١١,٧% في المائة لتصل إلى ٣٩.١٧ مليار دولار امريكي بزيادة تتعدى ٢٠ ضعفاً عن الرقم المسجل في بداية اقامة العلاقات لدبلوماسية، حيث يمثل ما بين ربع إلى ثلث حجم التجارة الكلية بين الصين وأفريقيا بشكل عام[٢].

وفي مجال التجارة الخارجية ففي عام ٢٠١٧ أصبحت جمهورية جنوب افريقيا أول دولة في القارة تقوم بتصدير لحوم البقر إلى الصين هذا بالاضافة إلى الشراكة الاستراتيجية في العديد من المجالات كالتعدين والتصنيع.

([١]) "تعرف على خارطة الفرص الاستثمارية في افريقيا ٢٠١٨" تقرير منشور على الموقع الالكتروني.
https:// amwal – mag. Com
تم الاطلاع عليه تاريخ ٢٠١٩/٣/٢٨.

([٢]) مقالة بعنوان "العلاقات بين الصين وجنوب أفريقيا نموذج للتعاون الصيني – الافريقي" على الموقع الالكتروني:
https://www.google.com/search?q=safe
تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٠١٩/٣/٢٨.

وعلى الصعيد الاستثمار فإن اجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر القائم والمخطط له من الصين إلى دولة جنوب افريقيا تجاوز ٢٥ مليار دولار من حيث القيمة التراكمية حتى يونيو من عام ٢٠١٦ في مجال التصنيع والمعالجة والتعدين والتمويل والطاقة والسياحة والتجارة والخدمات وتعد جنوب افريقيا الآن أكبر وجهة استثمارية للصيان بين الدول الافريقية[١].

أما فيما يتعلق بالسياحة فيقدر الانفاق السياحي من الصين سوف يصل إلى ٤٢٩ مليار دولار بحلول ٢٠٢١، وتستضيف جنوب أفريقيا أكبر عدد من السائحين الصينيين في افريقيا وفي عام ٢٠١٦ زارها فقط ١٠٠ ألف سائح صيني.

الفرع الثاني: الاستثمارات الخليجية في جنوب أفريقيا:

برزت جمهورية جنوب أفريقيا على الساحة العربية بعد انتهاء حقبة الحرب الباردة وصفها دولة أفريقية محورية لا تسعى للهيمنة بل لإعطاء فكرة الأفرو – عربية معناها وجوهرها الحقيقي من خلال توجيه أجندة سياستها الخارجية لبناء علاقات مع الدول العربية لتحقيق أهداف استراتيجية ولا سيما في ظل حقبة حكم ثابومبيكي والذي تولى رئاسته للجمهورية عام ١٩٩٩ والذي وجه اهتمامه نحو الشرق الأوسط على بخصوص دول الخليج العربي.

وعلى الرغم من أن حكومة جنوب أفريقيا لما بعد عام ١٩٩٤ قد ركزت اهتمامها على دول السورية (كالسعودية، الكويت، الامارات)، لكن كان هنالك العديد من اللقاءات التي تمت بين رئيس جنوب أفريقيا الأسبق (ثابو مبيكي) و (عبد الرحمن بن حمد العطية) الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربي وذلك من أجل مناقشة مجالات التعاون ضمن اتفاقية اطارية للتعاون الاقتصادي بين دول مجلس التعاون ومجموعة دول تنمية التعاون الجنوب أفريقي، فالدول التي ركزت عليها جنوب أفريقيا والسابقة الذكر كانت بداية التعامل معها قائمة على أساس دبلوماسي إلا أنه تحول إلى اقتصادي بحث في كافة مفاصله[٢].

أولاً: السعودية

لقد ظلت السعودية أهم لاعب في المنطقة بالنسبة لجنوب أفريقيا فقد شهدت علاقات هذه الدول مع جنوب أفريقيا تطوراً مهماً على الرغم من وجود تلك العلاقات منذ عام ١٩٩٤ فكان التوجه في البداية تهدف إلى إقامة علاقات دبلوماسية ومحاولة تقويتها وهو الأمر الذي اتضح

---

(١) نفس المرجع السابق.

(٢) محمد على القوزي، "في تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر"، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٦ن ص ٣٦١ – ص ٣٦٣.

من خلال زيادة (نيلسون مانديلا) إلى السعودية عام ١٩٩٤ فشملت مباحثاته ابداء تسهيلات للحجاج الجنوب افريقيين[١].

وفيما بعد تحولت من علاقات ودية إلى علاقة مبينة على أساس جديد من الشراكة الاستراتيجية في مسألتين مهمتين وما (النفط والسلاح) وكان لهذا القول عدة أسباب أهمها حرص جنوب أفريقيا على تقليل اعتمادها على النفط الايراني لجعل من الكويت والسعودية بديلاً منطقياً للتزود بالنفط بسبب قرب المسافة بين الطرفين الجنوب افريقي وبلدان الخليج العربي[٢] ولم يقتصر التعاون الثنائي في مجالي النفط والسلاح بل شمل سلسلة من الاستثمارات التي تمت خلال عام ١٩٩٩ بواسطة شركة (أوجر السعودية) والتي تعد أضخم التكتلات الصناعية والتجارية في المملكة العربية السعودية هذا بالإضافة لسعي السعودية وجمهورية جنوب أفريقيا لخلق شراكات في عدة مجالات اقتصادية كالطاقة المتجددة وخصوصاً الطاقة الشمسية والصناعات اللوجستية والسياحية وبلغ حجم التبادل التجاري نحو ١٣.٨ مليار ريال "٣.٦٨ مليار دولار" في عام ٢٠١٦ مقارنة بـــ ٣٠.٢ مليار ريال (٨.٠٥) مليار دولار في عام ٢٠١٣م.

مؤخراً وقعت المملكة العربية السعودية وجنوب أفريقيا مذكرة نوايا لبحث أوجه التعاون بين البلدين في صناعة النفط والغاز ودراسة إنشاء مصفاة للنفط ومجمع للبتروكيماويات في جنوب أفريقيا بإشراف وتعاون مشترك بين شركة أراسكوا السعودية وشركة النفط الوطنية الجنوب أفريقية وفي موقع يتم الاتفاق عليه بين الجانبين.

ثانياً: دولة الكويت

لقد بدأ اهتمام حكومة جنوب افريقيا بإنشاء علاقات مع الكويت منذ عام ١٩٩٣ عندما قامت حكومة جنوب افريقيا بإرسال بعثة تجارية (سمية إلى الكويت لغرض التروي لأسلحتها ومنها الطائرات بمختلف أنواعها، فحينها قال رئيس وفد حكومة جنوب أفريقيا (جيسو بيرد) (أنه تم التوقيع على اتفاق توكيل مع أحد المستثمرين الكويتين ليكون بداية لنشاطاتها في الخليج العربي)، وهذا التصريح أظهر جوانبه الايجابية له حين، فقد بادرت الكويت لايقاف مقاطعتها لجنوب أفريقيا وبدء علاقات سياسية تجارية جديدة معها[٣].

---

(١) خلود محمد خميس، "السياسة الخارجية المعاصرة لجمهورية جنوب أفريقيا تجاه دول الخليج العربي: "الامارات نموذجاً" مجلة دراسات دولية، العدد الثامن والأربعون، ص١٤٥.

(٢) فوزي درويش، "جنوب افريقيا والشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، الأهرام، العدد ١٣٦، ابريل ١٩٩٩، ص٢٠٠٤.

(٣) مقال منشور في جريدة النهار بعنوان "الكويت تتطلع إلى تعاون نووي سلمي مع جنوب أفريقيا"

كن العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين بدأت رسمياً عام ١٩٩٤ عندما قامت الكويت بفتح أبواب سفارتها في جنوب أفريقيا عام ١٩٩٥ أما عام ٢٠٠٤ فتم فتح أبواب السفارة جنوب أفريقيا في الكويت.

ما لم يقف سعي حكومة جنوب أفريقيات لهذا الحد بل سعت لجذب الرساميل الاستثمارية خاصة في مجال الصناعة المتطورة لاسيما وأن أرض جنوب فريقيا تختزن (٨٠٠ منجماً من النحاس والذهب والفضة والرصاص) فقد حاولت حكومة جنوب أفريقيا تأخير تلك الاستثمارات في صورة بروتوكولات تم توقيعها بين البلدين كانت أهمها (اتفاقية التجارة والاستثمارات مذكرة تفاهم حول الدفاع)[١].

وقد يضمن التعاون الجانب العسكري حيث تم تبادل منظم للزيارات بين وزراء الدفاع وكبار المسؤولين العسكريين في جنوب أفريقيا والكويت إلى توقيع مذكرة تفاهم دفاعية عام ٢٠٠٣ وإلى مفاوضات مستمرة لإبرام عقود دفاعية بقيمة ملاين من الدولارات[٢].

وبناءً على ما ذكر تكون حكومة جنوب أفريقيا قد ضمنت نوعين من الاستثمارات الكويتية داخل أراضيها منها استثمارات للحكومة واستثمارا الأشخاص أصحاب رؤوس الأموال وفي التروج واستثمارات لشركة الغنام الكويتية جوهانسبرج والأخيرة دعمت بشكل كبير من قبل الحكومة الكويتية، ومن الجدير بالذكر إن استثمارات القطاع الخاص الكويتي يتركز في المجال السياحي كالفنادق والمنتجعات.

ثالثاً: الامارات العربية المتحدة

مثل جمهورية جنوب أفريقيا موقعاً جغرافياً مهماً من الناحية الاستراتيجية في القارة الافريقية هذا الموقع متاح لها أن تصبح مركزاً مهماً في التجارة الدولية وأن تكون طرفاً مهماً في الاعتبارات الاستراتيجية الاقليمية وعلاوة على ذلك فإن السياسة الخارجية التي تبنتها جمهورية جنوب أفريقيا ولا سيما بعد الاستقرار الأمني والسياسي الذي أنهى لسنوات عجاف

على الموقع الالكتروني:-
www.annaharw.com/annahar/Article print. Aspx? Id = 51490.
تم الاطلاع عليه تاريخ ٢٠١٩/٣/٣٠.

(١) مقال بعنوان "سفير الكويت لدى جنوب أفريقيا يؤكد عمق العلاقات الثنائية في كافة المجالات" منشور على موقع وكالة الأبناء الكويتية (كونا) بتاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٩.
على الموقع الالكتروني:-
https;// www.Kuna.net.Kw/Article print. Page . aspx? Id.
تم الاطلاع عليه تاريخ ٢٠١٩/٣/13.

(٢) كريس لاتدزيبرج، "الفرو – عربية الجديدة"، سلسلة محاضرات الامارات، ١٢١، مركز الامارات لدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي – دبي، ط١، ٢٠٠٩، ص٤٤.

من الفقر وتراجع معدلات النمو والقائمة على توثيق أواصر الصداقة والتعاون مع الدول والشعوب في أساس ميثاق الأمم المتحدة والانفتاح الاقتصادي على العالم، كل ذلك كان من شأنه أن يشجع المستثمرين من جميع دول العالم ولا سيما دولة الامارات العربية المتحدة التي سعت إلى توثيق أواصر التعاون الاقتصادي من خلال الاستثمارات الاماراتية المتنوعة في جنوب أفريقيا.

تلك السمات التي بها السياسة الخارجية في جنوب افريقيا عن حكومة دولة الامارات إلى التوجه إليها وهو التوجه الذي أخذ أطر عدة للتعاون بين الطرفين والذي اتجه اغلبه نحو الاستثمار في البنية التحتية والخدمات أو بالاضافة إلى التعاون في مجال التجارة الخارجية حيث بلغ إجمالي التجارة الخارجية إلى دولة الامارات وجنوب أفريقيا خلال عام ٢٠١٤ شاملة تجارة المناطق الحرة.

ما قيمته حوالي ٢.٨٣٨ مليار دولار، بنمو نسبة ١٠.٦% عن عام ٢٠١٣، وبشكل إجمالي التجارة الخارجية بين دولة الامارات وجنوب أفريقيا خلال عام ٢٠١٤ وبدون تجارة المناطق الحرة) ما قيمته ١.٩٤٠ مليار دولار بنسبة نمو بلغت ٢% عن عام ٢٠١٣[١].

وفي عام ٢٠١٨ اعلنت دولة الامارات العربية المتحدة عن خططاً استثمارية بقيمة شدة بلايين دولار في القطاعات الرئيسية في جنوب أفريقيا أهمها التعدين والسياحة والزراعة والطاقة البديلة والمتجددة.

رابعاً: دولة قطر

أن دولة قطر وجنوب أفريقيا تربطهما علاقات قوية ومتميزة في كثير من النواحي السياسي الاقتصادية هذا وتعتبر جنوب أفريقيا واحدة من أهم الشركاء التجاريين لقطر حيث من حجم التبادل التجاري بين البلدين وصل عام ٢٠١٧ إلى ٣٦١ مليون دولار، وأن هناك استثمارات لجنوب إفريقيا في قطر في قطاعات الطاقة والبنية التحتية والانشاءات ما عززت قطر شراكتها مع جنوب أفريقيا في مجالات عديدة أهمها النفط والمعادن و البتروكيميائيات، وبلغت الاستثمارات المشتركة بين البلدين حوالي ١٣ مليار دولار، كما وقعت قطر للبترول اتفاقاً مع شركة توتال الفرنسية لتصبح بموجبه شريكاً بنسبة ٢٥%، أعمال الاستكشاف بالمنطقة البحرية

---

(١) مقال منشور في جريدة الاتحاد بعنوان، "عبد الله بن زايد بيرأس أعمال اللجنة المشتركة، الامارات وجنوب افريقيا، على الموقع الالكتروني:-
http://www.alittihed.ae
تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٠١٩/٣/٣٠.

الواقعة قبالة شواطئ جنوب أفريقيا، وبلغ مجموع الاستثمارات قطر في قطاع الطاقة بجنوب أفريقيا نحو ٩ مليارات دولار[١].

إن توجه صانع القرار السياسي الخارجي لجنوب أفريقيا إتجاه دول خليجية معينة يعني بأنه لم يهتم بباقي دول الخليج،، فقد سعت حكومة جنوب أفريقيا بعد عام ١٩٩٤ واستقرار الأوضاع الأمنية والسياسية إلى توسيع علاقتها الاقتصادية مع عموم دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة ولكن تعتبر كلاً من المملكة العربية السعودية والكويت ودولة الامارات العربية المتحدة أسواق التصدير الرئيسية في المنطقة بالنسبة إلى جنوب أفريقيا بينما تشكل قطر والكويت والمملكة العربية السعودية المصادر الرئيسية للاستثمارات هذا بالإضافة إلى أن هذه الدول تعد جنوب أفريقيا شريكاً استراتيجياً في حد من الحقول وهي (الدفاع والأمن الثروة المعدنية والطاقة كالفولاذ وفلزات الحديد والقطاع المالي[٢]).

من ما تقدم تستنتج أن حكومة جنوب أفريقيا سعت إلى تطور علاقاتها مع عموم دول العالم والتي اقامتها على أسس اقتصادية وتجارية لأجل الاستفادة من أسواق المنطقة وثرواتها النفطية خاصة بعد الانفتاح الذي شهدته جمهورية جنوب أفريقيا في علاقاتها الخارجية والتي تجاوزت النطاق الاقليمي خاصة بعد الانتهاء من حقبة الفصل العنصري بعد عام ١٩٩٤، ولقد تزايدت ثقة دول العالم بإطراد بعد ذلك العام باعتبارها (دولة جنوب أفريقيا) هدفاً موثوقاً للاستثمار ويعود الفضل في ذلك وبالدرجة الأولى إلى استقرار الاستثمار الأجنبي المباشر.

---

(١) مقال بعنوان "قطر والقوة الناعمة"، منشور على موقع الجزيرة نت على الموقع الالكتروني:
http:///www/aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2018/2/18.

(٢) كريس لاندزبيرج، مصدر سابق ص٤١.

الخاتمة

تناولنا موضوع "الاستقرار الأمني ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في جمهورية جنوب أفريقيا" وتم تقسيم خطة البحث إلى مبحثين، تحدثنا في المبحث الأول عن الاستقرار الأمني في جمهورية جنوب أفريقيا.

ثم انتقلنا إلى المبحث الثاني وتحدثنا فيه عن الاستثمار الأجنبي المباشر في جمهورية جنوب أفريقيا.

وانتهينا إلى مجموعة من النتائج وذلك على النحو التالي:-

النتائج والتوصيات

١) أصبح تدق الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة عالمية بحيث أصبحت مختلف الدول النامية والمتقدمة على حد السواء تتنافس للحصول على أكبر نصيب من هذا التدفق، وتهدف الدول الأفريقية بشكل عام وجمهورية جنوب أفريقيا بشكل خاص إلى تحقيق معدلات تنمية اقتصادية واجتماعية عالية من أجل حل المشكلات التي تجابهها مثل مشكلات البطالة وعجز ميزان المدفوعات ومعدلات الادخار والاستثمار.

٢) يتأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل رئيسي بمجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسود الدولة المضيفة للاستثمار، بحيث تمثل هذه الأوضاع ما يسمى بالمناخ الاستثماري.

٣) الاستقرار الأمني هو مدى قدرة النظام السياسي على استثمار الظروف وقدرته على التعامل بنجاح مع الأزمات لإستيعاب الصراعات التي تدور داخل المجتمع مع عدم استعمال العنف فيه، لأن العنف هو أحد أهم ظواهر عدم الاستقرار الأمني وهذا الاستقرار أمر تسعى إليه الأمم والشعوب لأنه يوفر لها الجو والبيئة الضروريين للأمن والتنمية الاقتصادية والازدهار.

٤) يشكل الاستقرار السياسي والأمني إحدى العوامل الرئيسية المؤثرة في قرار الشركات الأجنبية بالاستثمار في أي بلد من البلدان العالم، وهذا نتيجة للأخطار التي قد تنجم عن حالة غياب الاستقرار والأمن، ولن يخاطر المستثمرون بأموالهم في بيئة تتصف بعدم الاستقرار وتزيد من احتمالات ضياع أموالهم.

٥) تحولت جمهورية جنوب أفريقيا من التفرقة العنصرية إلى النهضة الاقتصادية عقب عقود من ممارسة سياسة الفصل العنصري وما سبقتها من الحقبة الاستعمارية نجحت جمهورية جنوب أفريقيا في تحقيق طفرة اقتصادية طالت جميع المجالات فقد ارتفع احتياطي النقد الأجنبي وانخفضت معدلات البطالة وحققت زيادة كبيرة في ميزان المدفوعات وفي مجال التجارة الخارجية وعلى مستوى تطبيق القوانين كانت النموذج الحضاري في مجال العدالة الاجتماعية والحياة الديمقراطية.

٦) إن المناخ السياسي والاستقرار الأمني اللذان حصلا كانتا نقطة تحول هامة ي سبيل تهيئة المساحة تحقيق نهضة وتنمية اقتصادية وتوفير مناخ استثماري ملائم للشركات متعددة الجنسيات، وخير دليل على ذلك أن الاستقرار الأمني والسياسي وضع جمهورية في مصاف الدول المتقدمة لتصدر القارة السمراء بإنتاج على إجمالي يقدر بـــ ١٣١ مليار دولا سنوياً.

٧) اهتمت حكومة جنوب افريقيا بتهيئة بيئتها الاستثمارية من خلال مراجعة سياستها الاقتصادية ونظمها الاستثمارية، فسنت العديد من التشريعات والقوانين والأنظمة واللوائح الجديدة التي تشجع على الاستثمار وتدعمه، واستحدثت الهيئات والمؤسسات التي تخطط له وتنظمه.

٨) تسابقت الدول والشركات متعددة الجنسيات للاستثمار الأجنبي المباشر في جمهورية جنوب أفريقيا لا سيما بعد استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية وتدفقت الاستثمارات حتى احتلت دولة جنوب أفريقيا المرتبة الثالثة في مؤشرة سيادة الأعمال لعام ٢٠١٨ بمعدل ٣٢.٩% مقارنة بباقي الدول الأفريقية.

٩) توصي الدراسة بأن الاستقرار الأمني والسياسي تعتبر من العوامل الهامة المؤثرة على قرار توطين الاستثمار الأجنبي المباشر وأم ديمومة هذا الاستقرار تعتبر من الركائز الضرورية التي يعتمد عليها قرار توطين الاستثمار الأجنبي المباشر.

١٠) توصي الدراسة بإعتبار البيئة التشريعية من أهم العوامل الأساسية لتشجيع الاستثمار وضمانة هامة تسعى الدول كافة لتحسينها، وتمثل قوانين تشجيع الاستثمار اتجاهاً جديداً في بيان مراحل العملية الاستثمارية والاجراءات المطلوبة والمزايا والتسهيلات التي يمكن للمستثمر الحصول عليها، وبيان سبل الحماية الموضوعية والاجراءات المتبعة في تكوين الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

١١) توصي الدراسة بتوفير بنية أساسية كافية من حيث نوعيتها وتكاليف استخدامها وقدرة الاتصال مع العالم الخارجي بسهولة، بحيث يتمكن المستثمر من التحرك السريع استجابة للسوق.، وهذا يعني توافر وسائل اتصال في الداخل والخارج إلى جانب توافر الأراضي اللازمة لإقامة المصانع والمكاتب والكهرباء اللازمة للتشغيل وخدمات الحصول على المعلومات واقتناء التكنولوجيا، بل وخدمات محاسبية وقانونية على مستوى عالٍ وخدمات تأمين، مع تيسير الحصول على هذه الخدمات جميعاً من الخارج إذا أراد المستثمر ذلك وعلى ذلك فإنه كلما توافرت البنية الأساسية الجيدة كلما أدى ذلك إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتشجيعها على الاستقرار.

المراجع

- **المراجع العربية**

١) "تعرف على خارطة الفرص الاستثمارية في افريقيا ٢٠١٨" تقرير منشور على الموقع الالكتروني.https:// amwal – mag. Com تم الاطلاع عليه تاريخ ٢٠١٩/٣/٢٨.

٢) (١) ويكيبيديا الموسوعة الحرة، "اقتصاد جنوب أفريقيا"، على الموقع الالكتروني:- http://ar.wikipedia.org/wiki/

٣) إبراهيم عبد القادر محمد، التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على المن الوطني الأردني في الفترة (١٩٩٩ – ٢٠١٣) دراسة حالة، رسالة دكتوراه، جامعة الشرق الأوسط، العام الدراسي ٢٠١٢-٢٠١٣، ص٨.

٤) أديب خضور، "أولوية تطوير الأعلام الأمني العربي: واقعة وآفاق تطوره"، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ١٩٩٩، ص ٢٢-٢٣.

٥) أديب خضور، مرجع سابق، ص٢٣.

٦) إسراء أحمد جياد، "السياسة الاقليمية لجمهورية جنوب أفريقيا (ساحل العاج نموذجاً)، مجلة دراسات دولية، العدد الرابع والثلاثون، ٢٠١١، ص١٧٥.

٧) أمين هويدي، "العسكرة والأمن في الشرق الأوسط: تأثيرها على التنمية والديمقراطية" القاهرة: دار الشروق، ١٩٩١، ص٥٢.

٨) امينة زكي شبانة ، دور الاستثمار الاجنبي المباشر فى تحويل التنمية الاقتصادية فى مصر فى ظل آليات السوق ، المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين ، تمويل التنمية فى ظل اقتصاديات السوق ، القاهرة ، ٧ – ٩ ابريل ، ١٩٩٤ ، ص ٢

٩) بندر بن أحمد أبا خليل، "الاستثمار المباشر الوطني والأجنبي في المملكة العربية السعودية" بحث ميداني، منشور على الموقع. http://www.Dc 202.4 shared.com/doc/TxuB7G7/Previw 18-3-2019.

١٠)البنك الدولي تقارير للاطلاع على الموقع الالكتروني: http://www.world .org/en/country/south Africa/overview.

١١)بيوض محمد العيد ، تقييم اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة فى اقتصاديات المغاربية ، دراسة مقارنة تونس ، الجزائر ، المغرب ، رسالة ماجستير ، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر ، ٢٠١١ ، ص ٣

١٢)تاريخ جنوب أفريقيا، "الموسوعة العربية الشاملة" على الموقع الالكتروني:- تم الاطلاع عليه تاريخ ٢٠١٩/٢/٢١.

١٣)توماس هوبز Thomas Hobbes، هو عالم رياضيات وفيلسوف انجليزي حيث يعد أحد أكبر فلاسفة القرن السابع عشر بانجلترا وأكثرهم شهرة خصوصاً في المجال القانوني حيث كان

بالإضافة إلى اشتغاله بالفلسفة والأخلاف والتاريخ، فقيهاً قانونياً ساهم بشكل كبير في بلورة كثير من الاطروحات التي تميز بها هذا القرن على المستوى السياسي والحقوقي ولد في عام ١٥٨٨ ميلادية وتوفي عام ١٦٧٩ ميلادية (المصدر ويكيبيديا).

١٤)حسن براري، "أمن اسرائيل صراعات الايديولوجيا والسياسة"، كراسات استراتيجية، العدد ١٤٣، سبتمبر ٢٠٠٤، ص٥.

١٥)خلود محمد خميس، "السياسة الخارجية المعاصرة لجمهورية جنوب أفريقيا تجاه دول الخليج العربي: "الامارات نموذجاً" مجلة دراسات دولية، العدد الثامن والأربعون، ص١٤٥.

١٦)دائرة المعارف الاسلامية – المجلد الرابع – ص٢٩٤ – ٣٩٥.

١٧)دياب على محمد البدري أثر السياسات النقدية على الصادرات الإفريقية: دراسة حالة جنوب أفريقيا"، موقع قراءات افريقية على الموقع الالكتروني:-ttp://www.qiraatafrican.com.

١٨)رائد نايف حاج سليمان، "الاستقرار السياسي ومؤشراته"، الحوار المتمدن، منشور على الموقع الالكتروني:-http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=166391& r= O

١٩)زكريا عثمان، "جنوب أفريقيا من التفرقة العنصرية إلى النهضة الاقتصادية – عوامل نجاح التجربة والتوافق المجتمعي وتشجيع الدولة للاستثمارات، – موقع سي إي إيجيبت – مقالة منشورة على الموقع الالكتروني:- ttp://www.ahram.org.eg.eg/archive/Journalist - reporters/News/179385.aspx.

٢٠)زياد عربية، "الفساد"، مجلة دراسات استراتيجية، العدد ١٦، جامعة دمشق، ٢٠٠٥، ص٢.

٢١)سامية بيبرس، "جنوب أفريقيا ومواجهة قضايا القارة، مجلة دراسات دولية، العدد ١٤٧، ٢٠٠٢، ص١٢٦.

٢٢)سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته تهديداته "دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ١٩، صيف ٢٠٠٨، ص٩.

٢٣)سمير محمد عبد العزيز ، التمويل العام ، المدخل الادخاري و الضريبي و المدخل الاسلامي و المدخل الدولي ، مكتبة الاشعاع ، الاسكندرية ، مصر ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٨ ، ص ٣١٩

٢٤)شاهر اسماعيل الشاهر، "الدولة في التحليل السياسي المقارن"، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق ٢٠١٠، ص٢.

٢٥)شاهر اسماعيل شاهر، مرجع سابق، ص٢.

٢٦) صالح عبده محمد، "تعزيز اطار سياسات الاقتصادي الكلي في جنوب افريقيا"، بحث منشور على موقع أكاديمية تم الاطلاع عليه تاريخ ٢٠١٩/٣/٢٢ على الموقع الالكتروني:- http://www.academia. Edu/ 18314766.

٢٧)صبحي قنصوه: التحولات الديمقراطية الحالية في افريقيا: الأسباب، الأبعاد، احتمالات المستقبل، الموسوعة الافريقية، المجلد الخامس: بحوث سياسية واقتصادية (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الافريقية ١٩٩٧م)، ص ٢٥ – ص٢٧.

٢٨)صلاح كريم عبد الحسن ، هناء قاسم السامراني ، حلقة نقاشية حول الاستثمارات الاجنبية و الاخطار ، بيت الحكمة ، بغداد ١٩٩٨ ، ص ١
٢٩)ضمان أمن الدول في المنطقة بحث منشور على الموقع الالكتروني:
٣٠)طارق أحمد محمد عطية، "أثر السياسات النقدية على الأداء الاقتصادي لجمهورية جنوب أفريقيا"، المركز العراقي الافريقي للدراسات الاستراتيجية، ط١، العراق ٢٠١٨،
٣١)عادل زقاغ، "إعادة صياغة مفهوم الأمن، برنامج بحث في الأمن المجتمعي"
٣٢)عبد السلام ابو قحف ، نظريات التدويل وصدوي الاستثمارات الاجنبية ، مؤسسة شباب الجامعة مصر ، ١٩٨٩ ، ص ١٣
٣٣)عبد السلام أبو قحف، "بحوث تطبيقية ي إدارة الأعمال الدولية"، الاسكندرية، الدار الجامعية، ٢٠٠١، ص ٧٠ – ٧١.
٣٤)عبد المطلب عبد الحميد، "اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويت"، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٦، ص٢٩٢.
٣٥)عبد الملك عوده، "السياسة الخارجية لدولة جنوب افريقيا تجاه الدول الافريقية والعربية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٠، ١٩٩٩، ص١٨٠.
٣٦)عبد النور بن عنتر، "البعد المتوسطي للأمن الجزائري"، الجزائر، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٥، ص١٤.
٣٧)على عبد الوهاب ابراهيم ، الاستتثمار الاجنبي المباشر واثرة على التنمية الاقتصادية فى مصر خلال الفترة ١٩٧٤ – ١٩٩٠ ، رسالة ماجستير ، جامعة الاسكندرية ، ١٩٩٥ ، ص ١٦
٣٨)فوزي درويش، "جنوب افريقيا والشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، الأهرام، العدد ١٣٦، ابريل ١٩٩٩، ص٢٠٠٤.
٣٩)كريس لاتدزيبرج، "الفرو – عربية الجديدة"، سلسلة محاضرات الامارات، ١٢١، مركز الامارات لدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي – دبي، ط١، ٢٠٠٩، ص٤٤.
٤٠)كريس لاندزبيرج، مصدر سابق ص٤١.
٤١)مارتن عز يفتش تيري أوكلاهان، "المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية"، دبي، مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٨، ص٧٨.
٤٢)محمد الكلاوي ، سياسة الاستثمار فى الجزائر وخدمات التنمية ، رسالة دكتوراة ، منتديات الوزير ، ٢٠٠٨ ، ص ٢ – ٨
٤٣)محمد أمين البشري، "الأمن العربي: المقومات والمعوقات، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠٠٠، ص١٨.

٤٤)محمد بن رجم وحكيمه حليمين "الفساد المالي والاداري: مدخل لظاهرة غسيل الأموال وانتشارها"، مداخلة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والاداري ٦، ٧ مايو ٢٠١٢ – جامعة محمد خيضر بسكرة، ص٢.

٤٥)محمد طالبي، "أثر الحوافز الضريبية، وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في دائر، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد السادس، فبراير ٢٠٠٠، ص٣١٥.

٤٦) محمد على القوزي، "في تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر"، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٦ن ص ٣٦١ – ص ٣٦٣.

٤٧)مدوني على، "قصور متطلبات بناء الدولة في أفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة – كلية الحقوق والعلوم السياسية، العام الدراسي ٢٠١٣-٢٠١٤، ص٦.

٤٨)مقال بعنوان "سفير الكويت لدى جنوب أفريقيا يؤكد عمق العلاقات الثنائية في كافة المجالات" منشور على موقع وكالة الأبناء الكويتية (كونا) بتاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٩.على الموقع الالكتروني:-.https;// www.Kuna.net.Kw/Article print. Page . aspx? Id تم الاطلاع عليه تاريخ ٢٠١٩/٣/13.

٤٩)مقال بعنوان "قطر والقوة الناعمة"، منشور على موقع الجزيرة نت على الموقع الالكتروني:.ttp:///www/aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2018/2/18

٥٠)مقال منشور في جريدة الاتحاد بعنوان، "عبد الله بن زايد بيرأس أعمال اللجنة المشتركة، الامارات وجنوب افريقيا، على الموقع الالكتروني:-http://www.alittihed.aeتم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٠١٩/٣/٣٠.

٥١)مقال منشور في جريدة النهار بعنوان "الكويت تتطلع إلى تعاون نووي سلمي مع جنوب أفريقيا"على الموقع الالكتروني:- www.annaharw.com/annahar/Article print. Aspx? Id = 51490. تم الاطلاع عليه تاريخ ٢٠١٩/٣/٣٠.

٥٢)مقالة بعنوان "العلاقات بين الصين وجنوب أفريقيا نموذج للتعاون الصيني – الافريقي" على الموقع الالكتروني: https://www.google.com/search?q=safe تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٠١٩/٣/٢٨.

٥٣)الملف التعريفي لجنوب أفريقيا ودليل التصدير، تقرير صادر عن وزارة الصناعة والتجارة والتموين في المملكة الأردنية الهاشمية و الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، بحث منشور على الانترنت على الموقع الالكتروني:.www.mit.gov.jo

٥٤)منى أبو الفضل، "الأمة القطب"، القاهرة، مكتبة الطوبجي، ١٩٨٢، ص٦٨.

٥٥)موقع المعرفة "تاريخ جنوب افريقيا" على الموقع الالكتروني:- tp://www.marefe.org/lindex.php ptitle.

٥٦)موقع المعرفة، "تاريخ جنوب أفريقيا"، بحث منشور على الانترنت على الموقع الالكتروني..https://www.marefa.org/index.php?title
٥٧)موقع المعرفة، مرجع سابق.
٥٨)ميرونوف ، الاطروحات الخاصة بتطور الشركات المتعددة الجنسيات ، ترجمة الدكتور على محمد تقي عبد الحسين ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ١٩٨٦ ، ص ٩٢
٥٩)وليد محمود عبد الناصر، "المؤتمر الوطني الافريقي تحديات ما بعد الأبارتيد"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٨، ١٩٩٤/ ص٥٨.
٦٠)يوسف شكري فرحات، "معجم الطلاب"، لبنان بيروت، دار الكتاب العلمية، ٢٠٠١، ص٢٢.
٦١)يوسف مسعداوي ، تيسير مخاطر الاستثمار الاجنبي المباشر مع اشارات لحالات بعض الدول العربية ، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية – العدد الثالث – جوان ٢٠٠٨ – ص ١٦٣

- **المراجع الاجنبية :**

1) A aron chicheke, Op. Cit, P1.
2) Aaron chichake: "Monetary Policy inflation unempolment and the Philips Carre in South Africa, A Disertation Submitted in Fall ful fillment of the Requirements of obtaining A Master of Commerce Degree in Economics, (South Africa: University of Fort Hare, Faculty Of Management and commerce, Department of Economics, 2009, P.2.
3) Amber Pariona "The Biggest Tndustries In South Africa" www.worldat las.com.
4) Amber pariona, "the Biggest Industries in south Africa. www.worldatals.com.
5) Ayse Ceghan; Cultures et conflits; "Andy ser la securite Dillon, Waever, Williams et les autres in (Automne – Hiver 1998)
6) Barry Buzan; "People state and Fear the national Security Problem in international relations, Great Britain; Wheat she of Books; 1983, p6.
7) Charles philipe, Jean jacques Roche: "Theories de la Securite definition . approaches et concept de la securite international paris: Edition Montchrestien , 2002, p85.
8) Dr Crril Hromink on research history of Africa – an article written by MereMouton:-http://www-cs-students.stanford.edu/cale/cs201/ apartheid.hist.html).
9) http// www.conflits. Org lindex 541. hTmI.
10) http:// www.sarep.Org.
11) http://mousou.3a.educdz.com/1/180821 - O.htm)
12) http://www.bdlive.co.za/business/trade/2013/03/10/south - largest - foreign – trade – deficit – with – Saudi – Arabia.
13) Janine Aron and John Mullebauer; Interest rate effacts on output; evidence from a GDP For South Africa, CWashington D, C: IMF Annual

Resesrch Conference, IMF Staff Papers 49, November 2002), P 185 - p 213.
14) Jean Louis mucchieli , multinationals et mondialisation , edition du seail, mai 1998, paris , p. 47
15) Kirten L, Ludi and Marc Gronnd: Investigating the bank – lending channel in South Africa: a VAR approach, (south Africa; Pretoria, University of Pretoria, Department of Ecomoy Working Paper: 2006 – February 2006), P.5.
16) M MSmal and Sdejager: The montar Trans mission mechanism in south Africa, (South Africa: South Africa Reserve Bank, Occasional Paper, No, 16, Sptemper 2001, P3.
17) Peter H, linder et themas . pugel , economic international 10 e edition, economica , paris , 1996 , p 82
18) Petter Hess and Clark Ross : economic development – theories , evidence and policies the drgden press , 1997 , p 490
19) Randolph Vigne, Alan S. Manin, Martin Hall, "South Africa", www.britannica.com,Retrieved 20-2-2019 Edited.
20) Raymond Bernarad , Economic financer international , editions , pue, paris , 1971 , p. 91
21) S S Sangweni, "Overview of Anti – Corruption Programmes and Strategies in South Africa a Lok at the Past Decade, and Forward Toa Common Programme of Action", (Bloemfonteini: Corruption – Programmes – strategies, asp). Public Service Commission 29 July 2005 at: http://www.Psc.gov.z.
22) Samuel Decalo "Back To Square One: There – Domocratization Of Africa, "Africa Insight Johansburg: The African Institute of South Africa, Vol. 21, No. 3, 1991) , P 153 – P 154.
23) South Africa yearbook 2001, Pretotia, Published by the government communication and information system, 2000, P3.
24) South Africa, 10 years later (http://www.npr.org/news/specials/mondela/) from National Public Radio.
25) The world Fact book, Central Intelligence Agency:- http://www.cia.gov/library/publica tions/ the - world - fact book / ran korder/ 2095 rauk . html.
26) Thierry Balzaq, a Larevue international et strategique "Qu' est ce que la secrete natinale" N52, Hiver 2003 – 2004, 36p.
27) Unctad , world investment report , 1995 , new york
28) http:// www.geocities.com/adel. Zoggagh/ links. Html. نقلاً عن موقع:-